وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ليسانس

تحت عنوان:

الشراكة الأورومغاربية وأثرها في بناء اتحاد المغرب العربي

من إعداد الطالبة:

- سلماطي خيرة

إشراف الأستاذ:

- بن زايد أمحمد

الموسم الجامعي:

2015 – 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر أولا لله عز وجل، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه وعونه

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان الى أستاذي الفاضل الأستاذ الكتور بن زايد أمحمد على حسن اشرافه على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة وعلى جميل صبره رغم انشغالاته

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان الى أساتدتي أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم المشاركة في تقييم المذكرة، التي سألتزم بكل توجيهاتها وانتفاداتها العلمية والموضوعية.

كما أتقدم بشكري الخالص الى كل من ساندني من قريب أو من بعيد من أجل اعداد هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر العميق والامتنان العظيم لكل أساتذتي الدين تتلمدت على أيديهم والذين تعود اليهم ثمرة هذه المجهودات

اهداء

الى من تكد لأرتاح ومن نورت عقلي بدروب النجاح الى التي تعجز التعابير عن وصفها والكلمات عن الوفاء لها.. الى التي تعودت أن تعطيني دون مقابل أمي الغالية حفظها الله

الى رمز النبل و الأخلاق منبع الجود والكرم إلى قدوتي الذي يتجرع الكأس الفارغ ليسقيني الحب والحنان الى من أكن له احترام في الكون أبي العزيز أدامه الله سندا لي.

الى رمز المحبة والوفاء اخوتي وأخواتي: علي، موراد، فاطمة، كريمة حنان، محمد وزوجته وبناته هاجر، وفاء

الى كل من: عبد الحق، بلال، نوال، وديعة، حفصة الى كل العائلة

الى كل أصدقاء الدرب: فاطمة أمال، سومية، سارة، ايمان ليلى، عائشة، وسيلة، فاطمة الزهراء شفيعة.

الى جميع أصدقائي وزميلاتي الذين تركوا بصماتهم في حياتي الى جميع من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد الى جميع من أحبني بصدق.

الى كل الذين أحبهم أهدي لهم هذا العمل المتواضع، وأمل أن يكون فاتحة خير ان شاء الله.

مقدمـــة

مقـــدمـــة :

اصبحت التجمعات الإقليمية و الجهوية حقيقة ثابتة و سمة القرن الواحد و العشرون ذلك نظرا لإتساع رقعة المصالح المشتركة و ازدياد تداخل و ترابط إقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية و البشرية أن تدير سياساتها الإقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، فضلا عن عوامل أخرى سياسية و أمنية مما يحسم عليها الإنضمام إلى تكتلات إقتصادية إقليمية لتحقيق تلك المصالح .

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والإستقلال ببنية إقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعل المنطقة الأورومغاربية أمام تحديات إقصادية مما إتجه الطرفان نحو التأزم و اللاتفاهم بين طرفي المعادلة الجانب الأوروبي و الجانب المغاربي ،وإن كان الهدف المشترك تشييد منطقة مستقرة ، يسود فيها السلام و التقدم ،لابد من وضع أسس شراكة و تعاون دائمين ضمن الشمولية و يمكن فقط بلوغ هذا الهدف الكبير من خلال إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الذي إنطلق هذا الأخير بصورة متدرجة في أدائه من التنسيق و التعاون إلى الوحدة الشيء الذي مكنه من الإنفتاح على مستقبل طموح وفي هذا السياق تحاول دول المغرب العربي و حسب الخصوصية التي تتميز بها تكيف نفسها وفق معطيات و المتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي ضمن حركية البناءات التكاملية في العالم ، لنتسيق و توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون و التكامل المغاربي و مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة .

مبررات إختيار الموضوع :

يعود إختيارنا للموضوع أساسا في إعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الأساتذة و الباحثين سواء على المستوى الوطني و الدولي ، كذلك من خلال الإطلاع المدقق على حقائق الشراكة كظاهرة لها أثار و إنعكاسات على المنطقة المغاربية و أيضا محاولة إلقاء الضوء على الإتحاد المغاربي كأثر ناتج عن الشراكة الأورومغاربية .

أهداف الدراسة :

يبرز هذا البحث في كونه من بين اهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية حيث تتوقف عليه إلى حد كبير حساسية و تعقيدات العلاقات الأورومغاربية في ظل العلاقات الدولية الراهنة و هو صلب حقل العلوم السياسية و إيضاح خلفيات الشراكة الاورومغاربية و دراسة و تحليل إتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي

و الدول المغاربية و إلقاء الضوء على مسار الإتحاد المغاربي و أهم العوائق التي تواجهها خاصة الأحداث الأخيرة بما سميت بالربيع العربي .

إشكالية الدراسة :

الى أي مدى أثرث الشراكة الأورومغاربية على بناء الاتحاد المغاربي؟

وتم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات فرعية :

- ماهي أسس و أبعاد الشراكة الأورومغاربية ؟
- ماهي اثار و شروط نجاح الشراكة الأورومغاربية خاصة على دول الإتحاد المغاربي ؟
- هل تأثرت العلاقات البينية المغاربية و علاقات هذه الأخيرة بدول الإتحاد الأوروبي؟
- ماهي مقومات بناء الإتحاد المغاربي ؟

الفرضيات :

و للإجابة على الإشكالية إقترحنا الفرضيات التالية :

- تبرز العلاقات الأورومغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة
- يرتبط بناء الإتحاد المغاربي بمحددات بينية داخلية و أخرى خارجية
- ارتباط بين الاتحاد المغرب العربي بتطور الحاصل في الاتحاد الأوربي

الاطار النظري:

من الضروري في أي بحث علمي اتباع نظريات محددة من أجل التقيد بها أثناء البحث العلمي، حيث أن النظريات تساهم في بناء بحث قوي مرتكز على قواعد سليمة بطبيعة الحال لذلك في هذا العارض استخدمت مجموعة نظريات تتوفق مع موضوع الدراسة هي:

النظرية الواقعية: كما وصفها جونثان هاسلام: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كومبرج هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة السياسية والجامعية، أنانية، الفوضى، وقوى السياسية.

النظرية الواقعية: نشأت من خلال أعمال توماس هوبز ونيكولو ميكيا فيلي كنهج للعلاقة الدولية واعتمدت النظرية الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم التعقيدات السياسية الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول لعل أبرزها الدولة، القوة، المصلحة، العقلانية الفوضة

الدولية، التقليل من دور المنظمات الدولية، الاعتماد على الذات، هاجس الأمني والبقاء وباتت تلك المفاهيم بمثابة مفاتيح اعتمدتها كل المقارباع الواقعية

النظرية التكاملية:

يعرفها ارنست هاس: التكامل هو هملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسسانه صلاحيات تتجاوز هدفها عندما تندمج الأطراف الفاعلية في تكوين الجماعة السياسية وتتضمن العملية أو العمليات والوسائل التي تتحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية.

الإطار المنهجي للدراسة :

لدراسة الموضوع انتهجنا المناهج التاريخي الوصفي و التحليلي للعلاقات الأورومغاربية و ترصد أهم المشروعات و المبادرات الأوروبية للتعاون مع دول المغرب العربي ، مع إبراز تأثير عامل الشراكة بمساهمته في صياغة الإتحاد المغاربي ، كما تتعرض الدراسة إلى تحليل العلاقات البينية للدول المغاربية

المنهج المقارن:

من خلال هذا المنهج قمنا باجراء المقارنة قمنا باجراء المقارنة بين أطراق هذه المعادلة في جميع الجوابن، حيث دائما مأنرى أوجه التشابه وكذا أوجه الاختلاف بين الطرفين الأوروبي والمغربي واعتمدنا على هذه المنهج في مراحل عديد من دارستنا هذه نظر للأهمية التي تكتسيها المقارنة من أجل الوصول الى نتائج واضحة وعملية.

المنهج الوصفي: هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في العلوم السياسية وهذا راجع أساسا لصعوبة استخدام المنهج التجريبي ويعرف المنهج الوصفي ببأنه طريقة عملية ومنظمة وفق خطوات بحث معينه يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة من أجل الوصول الى أسبابها العوامل التي تتحكم فيما حيث ومن خلاله قمنا بوصف مختلف أطراف الشراكة من أخل الشراكة من أجل التمكن من تفسير مختلف أبعاد هذه العقلاقة وتأثيرها على بناء الاتحاد المغاربي

المنهج التاريخي: استعنا به في فهم وتطور العلاقات الأوروبية المغاربية مرور بالعلاقات التاريخية التي جمعتهما الى غاية الوقت الحاليوذلك عند الوقوف عند أبرز الأحداث والتطورات التي عرفتها هذه العلاقات كما استخدمنا في وسط التكال المغاربي والهدف منه هو الاستفاذة من قدرته التفسيرية التي يزودنا بها.

أدبيات الدراسة :

لقد حضي الموضوع لعدة دراسات جزئية تناولت عدة جوانب منها إقتصادية و أمنية و إنسانية ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها مايلي :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار ل معمر سليم البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار ل سمارة فيصل البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995 - 2008).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار ل زكري مريم البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى فصلين :

الفصل الأول : تكلمنا عن مفهوم الشراكة الأورومغاربية في المبحث الأول أما المبحث الثاني تطرقنا إلى اهم الاثار و إنعكاسات الشراكة الأورومغاربية على دول الإتحاد المغاربي .

الفصل الثاني : والذي تحدثنا عن نشأة الإتحاد المغاربي في إيطار الشراكة الأورومغاربية

و المؤثرات المعاصرة هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني تطرقنا إلى المداخل و الاليات تفعيل الإتحاد المغاربي و في الأخير تطرقنا إلى مستقبل و سيناريوهات الشراكة الأورو المغاربية .

الفصـــل الأول

الشراكة الأورومغاربية وانعكاساتها على دول المغرب العربي

المبحث الأول: مفهوم الشراكة الأورو المغاربية

تعتبر الشراكة مشروع أوربي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوربي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلي رغبته في تجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمثمثلة في الارهاب و الهجرة ....الخ

نظرا للاهميته الاستراتيجية للمتوسط التي تستند الى بعد حضاري وتكامل بشري وموارد طبيعية مهمة أدخل الاتحاد الأوروبي هذا المفهوم (الشراكة) في علاقته مع الدول المتوسطة، فعمل الاتحاد الاوربي علي تطوير سياسيته المتوسطية فأصدرت اللجنة الاوروبية وثيقة بعنوان " اعادة توجيه السياسة المتوسطية " بصفة أساسية فهذه السياسة ثمثلث في الشراكة الأورو متوسطة والتي تندرج تحتها الشراكة الاورو مغاربية في إشارة إلي مشروع التعاون الأورو مغاربي و الذي يضم دول الاتحاد الاوربي من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى.

- لقد تعددت تعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بها ويعرفها بأنها في تلك العلاقات التي تقوم علي أساس الاشتراك بين دولتين أو أكتر علي المستوى الحكومي بهدف توفير السلع و المنتجات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، علي أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بتنصيب من العناصر الازمة لقيامها كالعمل وراس المال و المهارة الفنية بحيث تسعي كل منها لتحقيق أهداف معينة[1].بينهما يعتبرها البعض علي أنها إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال إستغلال الامكانيات .

[1] محمد بويوش " وحدة تالمغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى" في بحوث اقتصادية عربية. القاهرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراست الوحدة العربية، العدد 42. (ربيع 200)، ص93.

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات أرورو مغاربية

تشير المصادر التاريخية أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط شهدت علي إمتداد القرون غنهيار العديد من الامبراطوريات،غدا كانت مسرحا للمواجهة بين اليونان و الفرس، وروما و قرطاجة، و المسحيين و المسلمين و ألانظمة الديمقراطية و دول المحور،من هنا استاثرت أمن البحر المتوسط بإهتمام الدول الكبرى وصولا مؤخرا الى الاستعمار الاوروبي[1]

- بعد الاستقلال وجدت الدول المغاربية نفسها هشة وضعيفة نتيجة الاستنزاف الكبير الذي تعرضت له خيراتها اثناء الاستعمار وحتي بعده من خلال تبعية هده الدولة للمستعمر الذي ترك مشكل اخر من دون حل وهو المشكل المتعلق بالحدود، عليه نقول أن جدور العلاقات بين الضفتين في إستمرار التاريخ متواصل من الصراع و التعاون، مايفسر تمسك الدول الأوروبية خاصة تلك المطلة علي الضفة الشمالية " (فرنسا،إسبانيا،إيطاليا.) بالعلاقات مع الضفة الجنوبية، والعمل علي إحياء هده العلاقات[2] .

ومع بداية الستينيات أخدت تشعر بتقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها ، باجراء مفاوضات مع المجموعة الاوروبية، وقد طالبت الجزائر في ديسمبر 1963 باجراء مفاوضات إستطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الاوروبية، لقد وقعت دول الاتحاد الاوروبي اتفاقيات إقتصادية منفصلة مع الاقطار العربية مع تونس والمغرب عام 1969 ومع الجزائر في إطار الاتفاقات التجارية التفضيلية[3]

- وعند توقيع إتفاقية تعاون مع المجموعة الاوروبية مع تونس و المغرب إنطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، ولم تشمل أي معونات مالية للدولتين، وفي نفس السياق تم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين مابين 1973-1974 تميزت باصدار أوروبي علي اقتصار الحوار علي الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي ...

[1] توفيتي حكيمي/ محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية (الجزء الثاني 2009-2010-ص02

[2] معمر سليم، البعد الأمني في العلاقات الأوروماغاربية (فترة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012م. ص49.

[3] سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.ط1 دار وائر للنشر: 2003 ص161.

- وقد إتسمت هده الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي و الاعفاء الضريبي، واعتبرت هده الاتفاقيات أوسع من سابقياتها نظرا لاحتوائها علي تقديم بعض المعونات الفنية و الاقتصادية و المالية[1]

- ومن هذا المنطلق يمكن ارجاع ملامح التعاون العربي – الاوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقييات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب

الفرع الاول : مرحلة التعاون الاورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة

يلاحظ ان "مفهوم السياسة المتوسطية" mediterran mear pelicy كان غائبا تماما عن أذهان من صاغوا معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الاوروبية عام 1957. وقد يرجع ذلك الي أن واضعي المعاهدة عند صياغتها لم يأخدو في اعتبارهم التطورات السريعة التي يمكن أن تحدث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.، هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى لم يكن هناك تحديد أو تعريف للعلاقات الخاصة التي تربط الجماعة الاوروبية بمنطقة البحر الابيض المتوسط، علي الرغم من ذكر دول المغرب العربي في البروتو كولات الملحقة بالمعاهدة ليس كدول واقعة في حوض البحر المتوسط، لكن نظرا للعلاقات المتميزة التي تربط بعض دول الجماعة الاوروبية بتلك الدول،[2] وتحليل هذه العلاقات يتطلب منا الوقوف علي مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات.

-أ- أتفاقيات مرحلة الستينات :

لقد عرفت العلاقات الاوروبية المغاربية توقيع عدة إتفاقيات في عقد الستينات كما سبق الاشارة إليها.

-فقد ارادت المجموعة الاقتصادية الاوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية و التقافية والاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة

[1] زكري مريم، البعد الاقتصادية للعلاقات الأوروبية-المغاربية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جمعة تلسمان كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010. ص 37

[2] توفيق حطمي، المرجع السابق، ص02

الاستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية (إتفاقية ياوندي) وبلدان عربية[1]

-وكانت هده الاتفاقيات تهدف الي ترسيخ التيارات التجارية، وعليه نلاحظ أن الطبيعة التجارية تغلب علي مضمون هذه الاتفاقيات فهي تهتم بالصادرات الزراعية التي تدخل الي السوق الاوروبية في حالة اعفاء من المرسوم الجمركية وفي إطار إحترام ضوابط و أدوات الحماية التي حددتها السياسة الفلاحية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من سنة 1962، لكن بريطانيا رفضت هذه السياسة بحجة أن لها دول الكومتوالث (أستراليا،نيوزيلندا،والكراييب) ، وكرد فعل علي ذلك اعتمد الوروبييون علي اسلوب التعاون في تحقيق وتيرة الاندماج[2]

-ب- اتفاقيات مرحلة السبعينيات :

يعتبر الاتجاه الرسمي للعلاقات الاورو مغاربية وسياسة المجموعة الاوروبية أثر التوسع الأول الذي عمل علي دمج كل الاتفاقيات الاورو متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الاقطار المتوسطية[3]

-حيث ارتسمت لدى الجماعة الاقتصادية الاوروبية استراتجية تعزيز التبادل الاقتصادي مع الحوار المتوسطي، وتوسيع منافد السوق جنوبا، إنه التوجه الذي رسمته قمة باريس 1972 والتي منها انطلقت المبادرات في اتجاه عقد اتفاقات الشراكة مع الدول المتوسطية

-علي هذا أساس تمت المفاوضات بين المجموعة الاوروبية وأقطار المغرب العربي والتي أفضت علي عقد اتفاقيات المغرب وتونس على تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فان اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة .

-وقد تضمنت الاتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الاوروبية والدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية ونصف

[1] عقدت اتفاقية ياوندي سنة 1964 لمدة 5سنوات وجدت 1969 وهي تضم المنستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا، وأهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين وتقدم المساعدة المالية والتقنية الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين وتقدم المساعدة المالية والتقنية.

[2] معمر سليم، المرج سابق، ص38.

[3] محمد مصطفي كمال، فؤاد نمرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2001، ص204.

المصنعة، أما المنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة بالدخول الحر لاسواقها وذلك باعفائها عن المرسوم الجمركية[1]

-تضم اتفاقيات جيل السبعينات مقتضيات خاصة بالملف الاجتماعي المتعلق بقيمة الهجرة، كما تهتم بالتعاون في الميادين التقنية و المالية و الجدول الثالي يوضح البروتوكولات المالية التي خصصتها المجموعة المغاربية التلاتة " بالمليون اورو"

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي
البروتوكول الأول 1976-1981	114	130	95	339
البرتوكول التاني 1981-1986	151	99	139	489
البرتوكول التالت 1986-1991	239	324	224	787
البرتوكول الرابع 1991-1996	445	438	284	1167
المجموع	949	1091	742	2782

الفرع التاني : مرحلة التعاون الاورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة

تبنث أوروبا في أعقاب خحرب الخليج سياسة جديدة تعرف "سياسة المتوسطية الجيدية" تجاه دول الواقعة الى جنوب المتوسط وخصوصا تجاه تلك التي كانت قد ساندت جيش التحالف الدولي[2]، وهكذا ارتفعت نسبة المساعدة الأوروبية الموجهة الى المنطقة ما بين عام 1991[3]، قامت المجموعة الأوروبية باعداد وعرض توجيه جديد يعرف، أدخل في نصه بعض التحسينات على الاتفاقيات المبرمة في السابق، وتبنت السياسة الجديدة خمس إجراءات رئيسية

-دعم الإصلاح الاقتصادي في البلدان المتوسطية وتشجيع الاستثمار الخاص

-زيادة حجم المعونات المالية للاستثمارات الخاصة

-تحسين الوصول الى السوق الأوروبي بهدف التصدريل اليه

-تعزيز الحوار الاقتصادي السياسي مع الجيران في الجنوب[4]

[1] زكري مريم، المرجع سابق، ص39.40

[2] معمر سليم، المرجع سابق، ص 51.52

[3] هشام صاغور، السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاد الجزائر 1988-2008 ط1 الإسكندرية: ط1 مكتبة الوقفاء القانونية 2010، ص185

[4] توفيق حكيمي، المرجع سالق، ص03.

المبادرة الفرنسية لمجموعة 5+5:

شارك فيما من الجانب الأوروبي: فرنسا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال وانضمت مالطا في وقت لاحق، ومن جانب المغرب العربي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وعقدت هذه المجموعة أول لقاء لها عام 1990م، الا أن نشوب أزمة لوكربي بين ليبيا وعدد من دول المجموعة، ومن بينها فرنسا، أدى الى تعطيل الحوار، أما اسبانيا، فكان لها، في المقابل، وجهة نظر أخرى مفادها أن الأزمات في المتوسط لا تقتصر على الصراع العربي-الإسرائيلي، وأن على أوروبا أن تسهم في إيجاد حلول لها، وليس التهرب منها[1]

-مسألة الوجود الاسباني بالمغرب حيث أن مدينتي سبته ومليلة لازالتا تحت السيطرة الإسبانية، حيث يؤكد المغرب في كل مرة سيادته الكاملة ويأمل في الوصول الى حل نهائي لهذه المسألة .

-يفضل مبادرة برتغالية، أعيد بعث حوار 5+5 من خلال لقاء وزاري في جانفي 2001 بمدينة لشبونة، ثم لقاء وزاري أخر بطربلس في ما 2002

وتتوفر 90 بالمئة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر القنوات تنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر والمغرب وتونس بينما تخصص العشرة بالمئة الباقية الى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.[2]

الفرع الثالث:مسار برشلونة و إتفاقيات الجيل الجديد للشراكة الأورو-مغاربية

كان أول تجسيد للسياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر1995 و الدي حضرته 15 دولة عضوا في الإتحاد الأوروبي و 12 دولة و مناطق متوسطية منها الدول المغاربية الثلاث الجزائر و المغرب و تونس.

جدد إعلان برشلونة مساري الشراكة و تعزيز الروابط الثنائية للشراكة بين الإتحاد الأوروبي من جهة وبين كل شريك متوسطي من جهة أخرى ، تحسين التعاون الإقليمي من خلال الأليات المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز تدريجي للتماسك الإقليمي ،ومن هنا فإن إعلان برشلونة هو أكبر من مجرد إتفاقيات لتحرير التجارة ، فهو يهدف إلى معالجة القضايا السياسية و الامنية ،و التعاون التجاري، فضلا عن الحوار بين الحضارات[3]

_يؤسس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أساس ألية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التسلح و مبادئ أخرى في هدا السياق ، و قد إجتمع الطرفان ضمن إطار

[1] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1 بيروت: مركز درسات الوحدة العربية. 2004 ص492.
[2] الاتحاد الأوروبي- الجزائر، المرجع السابق. ص6.
[3] محمد أيو العينين، العلاقات الأروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسية الدولية، عدد 140، أفريل2000، ص19.

مفاهيم بنود الفصل الأول و بإنتظام منذ عام 1996 لمناقشة الطرق المناسبة التالية لتطبيق مبادئ برشلونة و لتحديد المشاريع و تأسيس شبكة من مؤسسات سياسية خارجية إقليمية مصممة لدعم الحوار و الإسقرار السياسي.

العنصر الأساسي في هدا الهدف تأسيس مناطق تجارة حرة بيت الإتحاد الأوروبي و دول المتوسط بحلول عام 2010 تعمل وفق مبادئ و أنظمة التجارة العالمية.[1]

و سيصبح في لإمكان عندها للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون اي رسوم و بالتالي تشكيل اكبر منطقة تجارية حرة في العالم إذ تتجاوز أعداد المستهلكين 600 مليون شخص.

اما الفصل الثالث و الأخير و يضيف للشراكة عناصر إجتماعية و ثقافية و تلزم الأطراف تحت بنود هدا الفصل بتطوير المصادر البشرية و الأقليمية و بتأكيدك خاصة على تطوير المرأة و من أجل تحقيق هدا الهدف الأخير و في محاولة الوصول إلى القاعد الشعبية يشجع إعلان برشلونة ممثلي البلديات و السلطات الإقليمية

على الإجتماع على فترات و قدتم الإتفاق على بذل مجهود خاص لدعم و تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة و في هدا المضمار يشجع المؤتمر على التواصل بين وسائل الإعلام المختلفة و إقامة برامج تبادل شعبية و مهنية في كافة المرافق و مجالات الحياة و يبدل إهتمام خاص في التطوير الإجتماعي و الصحي و التعليمي و في قضايا مثل الهجرة و الإرهاب و تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة[2]

*برنامج ميدا:

يعتبر هدا البرنامج في جوهره عن ألية أخرى و تطوير في سياسة أروبا المتوسطية و اداة لتكريس مصالحها في المنطقة و بعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي و الدي يطبق بواسطتها إلتزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية و بالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونة الثلاثة و قيام هدا البرنامج ميزانية تبلغ 4،685 مليار أورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الإوروبي و شركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة بين 1995-1999 و تخصيص مبلغ 5،35 مليار يورو للفترة الواقعة بين 2000-2006 و يرافق هدا المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفير إمكانية إقتراض مبالغ معادلة من بنك الإستثمار الأوروبي[3]

[1] لعجال محمد أمين استراتجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب المعربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، 2006-2007- ص184.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة على قيمة باريس (1995-208) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010. ص 66-67

[3] بعثة اللجنة الأوروبية الدالجزائر، الاتحاد الأوروبي- الجزائر. ربع قرن من التعاون د.س.ن ص5.

و من كل العراقيل و الصعوبات التي كانت تواجه ثم كانت القمة الأولى لحوار 5+5 بين رؤساء الدول بتونس يومي 2 و 3ديسمبر 2003و التي سبقتها اجتماعات غير رسمية لدول المغرب العربي في الجزائر في شهر مارس 2003 ثم تونس شهر ماي 2003 من أجل الوصول الى مواقف مشتركة بشأن حوار 5+5 لكن المشاكل و الاختلافات السالفة الذكر حالت دون الوصول الى ارضية اتفاق موحدة كل هده المعطيات و المتغيرات جعلت الحوار 5+5 غير فعال و حالت دون تحقيق أهدافه و يبدو ان الجماهير الليبية تسعى مند بعض الوقت الى لعب دور فعال في تعزيز العلاقات بين الشركاء العرب و دعت بذالك القادة الى ابداء إرادة سياسية حقيقية من أجل الوصول إلى محادثتات معمقة و إثر ذالك إقترحت انشاء تجمع دول الساحل الذي يعمل بالتعاون مع بقية التجمعات الإقليمية خاصة الإفريقية ام الإتحاد الأوروبي فقد أعطىأهمية بالغة لهده المبادرات الليبية من حيث انها تعمل على تعزيز العلاقات بين الدول و دعم الشراكة في ما بينها من أجل تحقيق إندماج إقتصادي و سياسي،كما أنللإتحاد الأوروبي من جهة أخرى بمشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPADI الدي هو إطار إستراتيجي يسعى لتنمية الشراكة الضرورية شمال-جنوب يهدف لإستدراك ما فات القارة من خطوات تنموية،كا أن المسألة التي لا تقل أهمية عن كل هدا،و التي كانت و لا تزال من المتغيرات الأساسية المؤثرة على طبيعة العلاقات الأورو-مغاربية[1]

_يرتكز تصميم الإتفاقيات الثنائية على أربعة محاوراساسية متكاملة بإعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدها عن الأخر،هده المحاورهي:إحترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان ، تحرير المبادلات التجارية المساعدة الإقتصادية و المالية و تطوير الجانب الإنساني و الإجتماعي.[2]

المطلب الثاني: أسس العلاقات الأورومغاربية وأبعادها السياسية والأمينة والاقتصادية والاجتماعية

-يعتبر المؤتمر الأورومتوسطي الرابع لوزارء الخارجية المنعقد بمرسيليا بين 15-16 نوفمبر 2000 هو المحطة الرابعة جاءت تزامنا في سياق سياسي أمني

-اعتبر المشاركون في برشلونة IV أن التوصل الى صياغة نص ميثاق الأورومتوسطي من أجل السلم والاستقرار هو اعتراف متبادل بالمجهودات، يعتمد على مقارنة شاملة الاستقرار، يأخذ بعين الاعتبار مجموعة أبعادة السياسية، الاقتصادية، المالية، الثقافية، الاجتماعية والإنسانية.

[1] معمر سليم، المرجع سابق، ص 57-58.
[2] زكري مريم، المرجع السابق، ص46.

-فان سياسة الجوار الأوروبية تسعى الى تأسيس مبادئ مهمة للتحرك الى الالتئام، وتحديد هذه السياسة بوجه خاص[1]

الفرع الأول: أسس العلاقات الأورومغاربية:

-هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل عناصر دفع لمختلف أشكال التفاعلات السليمة بين دول المغرب العربي وأوروبا، فهي بمثابة مزايا إضافية مشجعة لقيام علاقات تعاون ومساعدة متبادلة بين الدول الضفتين

أ-الأسس الجغرافية: يعتبر الموقع الجغرافي (الجوار) وسهولة الاتصال لقرب المسافة بين الدول من بين العوامل الحساسة فب العلاقات الأورو مغاربية، حيث ان كل طرف يحتاج الى ألأخر، اذ أن هناك اقليمين تجمعهما ضفتا البحر الأبيض المتوسط (حوالي 15 كلم بين المغرب واسبانيا). وتعتبر هذه الميزة ربما مبررا لإستمرار هذه العلاقة

ب-الأسس الثقافية والاجتماعية:

جاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوربية على الأقطار المغاربية منذ مرحلة الاستعمار حيث ان غالبية أقطار المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية، وتملك ثقافة أوروبية ثانية، فجل النخبة المغاربية الحاكمة التي تهيكل مجتمعاتها مثقفة ثقافة أوروبية (خاصة الفرنسية) كما يمكن القول ان عدة جوانب اجتماعية وثقافية[2] تساعد في تدعيم العلاقات الأورو-مغاربية تتمثل بتأثير الجانبين الاجتماعي والثقافي في دول الاتحاد الأوروبي في العمالة المهاجرة اليها من أقطا رالمغرب العربي، حيث تمثل هذه أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ، وتؤثر في نمو الدول الأوروبية، وتمثل البيئة الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي، كذلك أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة[3]

ج-الأسس الاقتصادية:

من المعلوم أن العامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل المشكلة للعلاقات الدولية، ويرى البعض أن النمو الاقتصادي وارتقاء مظاهر الحضارة الحديثة في دول منطقة البحر المتوسط يرتبط وثيقا بتطور العلاقات مع السوق الأوروبي الكبير الذي يجاروهم[4]، وقد تحقق نتيجة التعاون بينها وبين أقطار المغرب العربي مايلي:

-استفادة الدول الأوروبية من الموارد الأولية في أقطار المغرب العربي

[1] هشام صاغور ، المرجع السابق. ص 181-183.
[2] عبد اللطيف بورومي، محاضرات في العلاقات الأوروبية-المغاربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة. ص07
[3] عبد اللطيف بورومي/ مرجع سبق ذكر نفسها
[4] توفيق حكمي، محاضرات ملتقى العلاقات الأور-مغاربة (الجزء الأول). toufikh3@yahoo.com 2010 ص09.

-فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية

-استخدام يد عاملة رخيصة في أوروبا

-تقديم مساعدات مالية وتقنية أوروبية الى الأقطار المغاربية الثلاثة

-فتح استثمارات جيدية داخل الأقطار المغاربية

-حيث تعد الطاقة عاملا مهما للدول الأوروبية باعتبارها دولا غير منتجة للبترول والغاز وان أقرب وأكبر مصادر البترول والغاز الى أوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط وبخاصة أقطار المغرب العربي، الأمر الذي يجعل الدول الأوروبية تهتم بهذه المنطقة لضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة اليها

-لكن منذ الأزمة البترولية في أوروبا عام 1973 و بعدها، وارتفاع أسعار النفط، وحدوث عجز في موزاين مدفوعات الدول الأوروبية منذ بداية السبعينات من القرب الماضي[1]

بدأ التنافس على بترول الأقطار المغاربية

د-الأسس الأمينة:

لقد كان للقرب الجغرافي بين طرفي العلاقة، أثر على أنهما، بحيث أن استنساب الأمن من طرف له علاقة متعدية الى انتساب الأمن بالنسبة للطرف الأخر، هذا ما جعل ضرورة التعاون في مجال الأمن ضرورة لتحقيق أمن الإقليم والقدرة على تحقيق مشاريع التنمية والتطور الصناعي، لهذا فقد شكل العامل الأمني ميزة وحافز للتعاون والعمل على خلق منظومة أمنية إقليمية، سواء فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب، أو الهجرة غير الشرعية.

-فان التعاون بين دول الضفتين هو نتيجة منطقية لتركيبة من العوامل الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثاني: البعدين السياسي والأمني للشراكة الأورمغاربية

-اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض، وجدد التزام الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،[2] والبيان الدولي لحقوق الانسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعدية في مجتمعاتهم، والمساوة في الحقوق بين الشعوب وحقهم

[1] عبد اللطيف بورومي، مرجع سابق، ص08.
[2] حسن نافعة، المرجع السابق ص 495.

في تقرير المصير، وتسوية الحلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطرف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشورن الداخلية للدول الأخرى

-وقد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كما يلي:

-احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها

-عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافتها[1] بالطرق السملية

-تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف

-أهمية انضمام الدول المشاركة الى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل

-وضع الإعلان خطة عمل، حددها على النحو التالي، حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة، وجهاز للإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر و التهديد واقتراح أساليب اجهاضها ومواجهتها وعلاجها.

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي للشراكة الأورومغاربية

يتم عبر انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية والأوروبية من جهة، والدول المتوسطية فيما بينها من جهة أخرة، على أن تكون غير قابلة للالغاء، وتتوقع الوصول اليها في العام 2010. ويهدف الوصول الى الشراكة الجماعية تأتي الشراكات الثنائية كعمل تمهيدي عبر شكلين هما: اتفاقية الشراكة الأوروبية، أما الثانية فهي الاتفاقات الثنائية بين الدول المتوسطية وهي قليلة و غير قابلة للتطوير، ان برنامج ميدا الذي يعتبر العصب المالي لمؤتمر برشلونة يعطي أولوية محددة للمشاريع المدروية ذات الطابع التشاركي بين الدول المتوسطية ووقعا مرمشروع ميديا بمرحلتين أساسيتبن الأولى من العام 1995 وحتى العام 1999 حيث رصد مبلغ 3435 مليون أورو، أما المرحلة الثانية فتمد من العام 2000 وحتى العام 2006 وقد رصد لها 5350 مليون أورو.

[1] زكري مريم المرجع السابق ص51.52

-كما تهدف الشراكة الأوربية-العربية في المجال الاقتصادي والمالي بمجموعة من القضايا الى جانب التجارة الحرة، قطاعات النقل والبيئة والمعلومات والمياه و الطاقة والصناعة وطبعا انشاء البيئة القانونية المناسبة

-لإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية، ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة، ومنها توحيد أنظمة اصدار شهادات المنشأ، وحماية الملكية الفكرية والمنافسة المتكافئة، تشجيع القطاع الخاص، وتحيدث البنية الاتقاصدية والاجتماعية ويمكن استخلاص العديد من الأهداف النهائية لكلا الجانبين من هذه الشراكة بالنسبة للجانيب الأوروبي

-امكان الوصول الى الموارد الطبيعية وغيرها بطرق أسهل وأوفر.

-اتاحة الفرص لدول الاتحاد الترويج للبضائع والسلع

-تجنب اغراق أسواق العمل الأولربية من أمواج الهجرات الوافدة اليها.

أما فيما يختص بدول المتوسط ولا سيما العربية منها فتهدف الى تحقيق العديد من الأمور أبرزها.

-جذب رؤوس الأموال الأوروبية بهدف الاستثمار.

-زيادة فرص الوصول الى ألأسواق الأوروبية.

-نقل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا.

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي والثقافي.

-ان ادخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي و التعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار، ويسير عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل لأشخاص في الفضاء الأورومتوسطي، ومسألة حقوق الانسان .

-وتحت الفصل الإنساني والثقافي والاجتماعي ينتعهد المشاركين ب:[1]

1-بتعليق أهمية خاصة بالحقوق الاجتماعية الأساسية وتشمل الحق في التطوير

2-ادراك مساهمة المجتمع المدني الجوهرية في عملية تنمية الشراكة الأورومتوسطية

[1] توفيق حكمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو-مغاربية (الجزء الثاني). TOUFIK3@yahoo.vom 2010ص 05.

3-تشجيع أعمال الدعم المؤسسات الديمقراطية ولتقوية حكم القانون والمجتمع المدني

4-يتعمد بضمان حماية كل الحقوق المعترف بما تحت التشريع القائم بالمهاجرين

5-تأكيد أهمية شن حملة محددة ضد التمييز العنصري والخوف من الأجانب و التعصب الديني.[1]

[1] هشام صاغور، المرجع السابق، ص 189.

المبحث الثاني :انعكاسات الشراكة الأورو مغاربية

إستقطب موضوع الشراكة الأورو مغاربية إهتمام الساسة و الخبراء و الباحثين، لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية، فهو يمثل تطورا هاما على نمط العلاقات و تفاعلات المنطقة العربية المتوسطية حيث لاقى اعلان برشلونة

و مشروع الشراكة الأورو مغاربية إهتماما كبيرا و صخباً عالمياً مما جعل التوقعات و الاستشراف لهذا المشروع تتعدد و خاصة أنه مشروع شراكة بين ضفتين مختلفتين من حيث التنمية، الحضارة، الدين، و في الأنظمة السياسية و الاقتصادسة و في التركيبة المجتمعية و من هذا المنطلق كان لابد من دراسة أهم الانعكاسات التي واجهت كلا الطرفين يعد عقد الاتفاقيات و الشروع في تنفيذ مشروع برشلونة على أرض الواقع، و ذلك للتوصل إلى معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو فشله و الحكم على هذه التجربة خاصة في ما يتعلق بالمجال الأمني و السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الأول: الإنعكاسات الايجابية للشراكة الأورو مغاربية

تحتوي اتفاقيات الشراكة في مضمونها آثار و انعكاسات منها ما هو إيجابي و الآخر سلبي

الفرع الأول: الإنعكاسات الايجابية للشراكة الأورو مغاربية على الإتحاد الأوربي

الشراكة الأورو مغاربية جاءت محافظة على مصالح الدول الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط في كافة المجالات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و قد حرصت الدول الأوروبية في إعلان برشلونة على حماية مصالحها بالدرجة الأولى فكان الاتفاق يجري على أساس تحقيق أهداف اتحاد الأوروبي الضفة الجنوبية للمتوسط و تتمثل إيجابيات مشروع الشراكة الأورو متوسطية على أوربا في :

1- **التخفيف من ضغط الهجرة:** إن قضية الهجرة أدرجت ضمن القضايا الاجتماعية للشراكة لأن الاتحاد الأوروبي لم يدعوا إلى حرية تنقل الموارد البشرية، الشق الاجتماعي ورد مشكل الهجرة غير الشرعية، فالهجرة تعني إنتشار ظاهرة الإرهاب حسب المنظور الأوروبي كما تعني انتقال مخزون لكل الأمراض، التي تأتي من المهاجرين الأفارقة اللذين ينتقلون عن طريق الدول المغاربية إلى أوروبا زيادة على ذلك العنف المادي، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، فمن خلال إتفاق برشلونة و في شقه الاجتماعي القاضي بالحد من الهجرة فقد تّم إلى حد ما تطويق هذا المشكل عن طريق التعاون الأورو مغاربي المشترك و ما ينعكس إيجابا على الإتحاد الأوروبي [1].

2- **ضمان التموين المستقر بالطاقة:** كان الحظر البترولي على الغرب من طرف البلدان العربية سنة 1973 المحرك الأساسي لدول الاتحاد الاوروبي لتفعيل الحوار و التعاون الأورو متوسطي، بهذا استطاعت أوروبا أن تمنح لها خلفية في دول جنوب المتوسط و تأمن لها مخزن لموارد الطاقة فالتبادل الطاقوي هو المجال الوحيد الذي يجعل من مشروع الشراكة الاورو متوسطية مشروعا منسجما و عادلا حيث أنه يسمح للبلدان الجنوبية (المغاربية) من الحصول على أقصى الأرباح في حين يسمح لأوروبا من تحقيق

[1] - منيرة بلعيد، ديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي، ص 104.

اكتفائها الذاتي [1]، من مادة الطاقة، ثم أن الوضعية الطاقوية لبلدان المغرب العربي تتيح فرص عديدة للتعاون الإقليمي، وتسمح بتشييد العلاقات مع الاتحاد الاوروبي، فقطاع الطاقة يتقدم فيه التعاون بسرعة.[2]

3- **إنشاء سوق استهلاكية لتسويق المنتجات الأوروبية في جنوب المتوسط:** إن تحرير المبادلات التجارية بإنشاء منطقة التبادل الحر تجعل من بلدان المغاربية سوقا مفتوحا لتصريف المنتجات الأوروبية نتيجة لرفع الحواجز الجمركية و مزاياه و الذي يعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي إقتصاديا مع جودة السلع الأوروبية و قلة جودة السلع المغاربية، ثم إن إنشاء منطقة التجارة الحرة في السلع المصنعة، و في إطار الشراكة يعني أننا أمام إقتصاديات تتفاوت بهامش كبير جدا في مستوى التنمية الصناعية، و بالتالي فإن القدرة على التنافسية تصبح أكثر حدة في تفاوتها و كل هذا في صالح الاتحاد الأوروبي [3] .

4- **المساهمة في إستقرار أمن الواجهة الجنوبية لأوروبا:** إن نجاح مشروع الشراكة الأورو مغاربية يؤدي إلى استقرار أمن الدول الجنوبية و مع تغير مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أصبح أمن أوروبا مرتبطا بعوامل عدة منها ، تأمين الواجهة الجنوبية لها و من خلال التعاون شمال جنوب و ضمن مشروع الشراكة و إعلان برشلونة تستطيع أوروبا تأمين واجهتها الجنوبية من الاخطار التي تهددها و القادمة من الجنوب، مما يساعد أوروبا على الوصول إلى مبتغاها هو كونها تتفاوض مع الدول المغاربية و تتعامل مع أوروبا الموحدة على كل حدى ما يضعف من قوة الدول المغاربية بالتحديد.

الفرع الثاني: الانعكاسات الايجابية على دول المغرب العربي

إذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي كانت تجمع طرفي التعاون نجد أن هناك العديد من النقاط الايجابية و التي تبعث حقا على التفاؤل، ففي مسار برشلونة على سبيل المثال هناك اجماع بين هذه الاطراف على ضرورة تطوير العمل الانساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية و كذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، و كذا برامج دعم حقوق الانسان و دمقرطة الأنظمة السياسية في المنطقة المتوسطية عامة و المغلربية خاصة و هذا لن

[1] - نذير معروف، التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية و التطبيق، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،1987، ص 60.
[2] - فتح الله ولعلو، المشروع المغلربي و الشراكة الاورو متوسطية ، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997، ص 14.
[3] - عبد الأمير سعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، ط1، 2007، ص 136.

يتجلى إلا من خلال وضع مختلف الإمكانيات المتاحة و كذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي و الحزبي و كذا تشجيع البحث العلمي و غيرها من الأمور القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة [1].

هناك العديد من المرشرات الايجابية و التي من خلالها يمكن ان نبني عليها من اجل بلورة التعاون يخدم كل الأطراف المنوطة تحت لوائه، في الجانب السياسي كذلك هناك مؤشرات إيجابية حصلت مؤخرا في المنطقة على غرار بدء إندماج ليبيا نوعل ما في الفضاء المتوسطي عامة و كذا الاستقرار الأمني في الجزائر بدوره و هذين عاملين رئيسيين من شأنهما بعث العمل التعاوني سواء أفقيا و نقصد هنا إتحاد دول المغرب العربي أو عموديا من خلال الشراكة الأورو مغاربية.

كما أن العديد من المؤشرات السياسية و الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين منظر العلاقات الأورو مغاربية بشكل عام، ففي الجانب الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية في مجال التبادل التجاري [2]

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية سياسيا و أمنيا.

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية السياسية.

الاتحاد الأوروبي إبتغى أساسا من عملية برشلونة حماية مصالحه و أمنه و تقليل المخاطر المنبثقة من جنوب المتوسط، أي أن الاتحاد الأوروبي يريد درء المخاطر أكثر من رغبته في نضج التعاون الثنائي أو غير الإقليمي، و في الوقت الراهن الذي لا يمكن إنكار الأهداف السياسية و الأمنية وراء كل مبادرات الشراكة، يلاحظ أن تدفق المساعدات في اتجاه واحد يتوخى بالدرجة الأولى مساعدة البلدان العربية جنوب المتوسط على إدارة الأزمات و إحتواء مضاعفاتها و عدم السماح بتصديرها إلى شمال المتوسط، و يرتبط أيضا حرص الإتحاد الأوروبي على حصر الشراكة الأورو متوسطية في إستراتيجية منع الصراعات أكثر من الإسهام في حل الصراعات الحالية، و لا شك أن إستمرار الصراع العربي-الإسرائيلي دون حل عادل، و عجز الاتحاد الأوروبي عن القيام بدور فعال فيه، يستحيل معهما تصور نجاح أية برامج أو آليات أخرى لتفادي وقوع المزيد من الصراعات، و لقد

[1] - مصطفى بخوتي، التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط، السياسة الدولية عدد 174، اكتوبر 2008، ص 136.
[2] - سليمان المنذري، السوق العربية في عصر العولمة، طبعة 2، القاهرة، مكتبة مديولي 2004، ص 255.

أصبح ثابتا لدى الجميع وجود قيود كثيرة على إطراد التدخل الأوروبي في العمليات السياسية الاستراتيجية بالوطن العربي، حتى ليبدو أن الولايات المتحدة و إسرائيل هما اللتان تحددان الدور المسموح به للإتحاد الأوروبي، و ان يشار في هذا الصدد إلى عدم وجود إطار للتعاون أصلاً يكون موضع احترام من طرف البلدان العربية جنوب المتوسط [1] و مع ذلك فإن المنظور الأوروبي للمناطق الثلاث في الوطن العربي قد لعب دوره في المساعدة في تفويض أسس العمل المشترك بين البلدان العربية، يضاف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي لا يملك سياسة خارجية موحدة، بسبب صعوبة الإتفاق على المسائل من هذا القبيل في المؤسسات الأوروبية كما أدى توسع الاتحاد الأوربي إلى التهديد بمزيد من عدم التجانس في السياسات الأوربية الخارجية فمثلا عن استمرار اعتماد أوروبا عسكريا على الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو الذي تم توسيعه هو الآخر، و كذلك من أسباب فشل الشراكة الأورو متوسطية حتى الآن: تمتع الاتحاد الأوروبي بوضعية المهيمن عليها فهو طرف واحد متحد، و لكنه يحرص على التعامل مع البلدان العربية فرادى [2] فإن المقاربة الأحادية أحادية الجانب في عملية الشراكة بسبب الخلل الجسيم في موازن القوى بين الشمال المتوسط و جنوبه، تكاد تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانيه الشراكة بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوروبيا، كما أن أوروبا هي التي تختار شركائها من الجنوب و هي التي تكييف العمليات لتحقيق رؤية أوروبية ضيقة (غير ديمقراطية) . [3]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية الأمنية.

إن منطقة المغرب العربي تعرف العديد من التحديات الأمنية التي تعكسها في المقام الأول السياسات العامة لأنظمة المغرب العربي و التي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الإستراتيجي و يتزايد حدة الإعتماد المتبادل في منطقة البحر المتوسط تزايدت مصادر التهديد و الأخطار التي لم تهد ذات صبغة تقليدية عسكرية .

[1] - علي الكنز، المشروع الأورو متوسطي بين الواقع و الخيال، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، 2002، ص 07.
[2] - علي الكنز، المرجع السابق، ص 08.
[3] - حسن نافع، المرجع السابق، ص 194.

من المتفق عليه أن النظام الدولي الحالي يعين حالة عدم الاستقرار في ظل المتغيرات الدولية، فعجز هيئة الامم المتحدة عن تحقيق الأهداف و المبادئ التي اتفقت عليها المجموعة الدولية من القضاء على الاستعمار و العنصرية و الظلم و ايجاد تسوية عادلة للعديد من المسائل الدولية، كما أن تحيز و عدم موضوعية دول الاتحاد الاوروبي حمل، قسطا كبيرا من المسئولية في تفشي الارهاب .[1]

ترجع الى الشعور بالاحباط و اليأس مما وصلت إليه الاحوال السياسية و الانظمة الحاكمة في معظم دول جنوب المتوسط إن لم نقل كلها، فتفشي الأزمات الداخلية و اللامبالاة المعنية من طرف السلطات المعنية و الخطب و الوعود الواهية نجم عنهما فقدان الثقة مما أدى بالكثيرين بالقيام بأعمال إرهابية كنوع من التعبير و وسيلة لتغيير الواقع.

أما بالنسبة للهجرة فقد تحولت إلى مشكلة تفرق العديد من الدول الأوروبية و توالت التحديرات من خطورة التحول في الخريطة السكانية الأوروبية و احتمالات زيادة عدد المسلمين، وذلك فضلا عن استمرار الهجرة من العالم الاسلامي بإتجاه أوروبا [2] كما لا يخفى علينا في هذا المجال أن ظاهرة الهجرة الغير المشروعة أصبحت إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه الاتحاد الأوروبي و التي أصبحت تم عبر شبكات من عصابات الجريمة المنظمة، تبدأ خدماتها من دولة المنشأ مرورا ببلد التوقف و انتهاء بمحطة الوصول.

أما الاجرام المنظم يشكل تحديا جديدا للأمن فهو مصدر الفوضى السياسية المؤدية للحالات النزاعية، فغالبية النزاعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للاجرام العابر للدول، التي ساهم التقدم التكنولوجي و الاتصالي في تويسعها .[3]

-وشدد على ضرورة التنمية باعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الانسان دور رئيسيا، واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا

[1] - وليد الشيخ، مصر و أوروبا: قضايا الهجرة و معضلة الأمن و الاندماج: مجلة سياسة دولية، العدد 1655، يوليو، 2006، ص 68.
[2] - ناصر حامة، اشكاليات الجرة الى الاتحاد الأوربي، مجلة سياسة الدولية، مصر: مؤسسة الاهرام، العدد 159، يناير 2005، ص 189.
[3] - محمد غرني، الدفاع و الامن، اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجي: مداخلة مقدمة في اشغال الملتقى الدولي، حول الجزائر و الامن في المتوسط: واقع و آفاق جامعة قسنطينة، 2008.

مهما في جداول الأولويات الاجتماعية، و لم ينس اعلان برشلونة دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة تواصل بين الشعوب.

-اعلان برشلونة قام على معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول جنوب المتوسط، مقابل التزام هذه الأخيرة بأربعة أمور رئيسية، إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية، تحرير التجارة و فتح الأسواق، مكافحة الأصولةي الإسلامية، الحد من الهجرة غير الشرعية[1]

المطلب الثالث: الإنعكاسات السلبية الإقتصادية و الاجتماعية.

إن السياسة الاقتصادية الأوروبية في منطقة المغرب العربي تتضمن بعض الحواجز التي لا يمكن الحد منها إلا بقيام البلدان العربية بوضع مشروع إقتصادي مشترك يرتكز على أنظمة سياسية عربية تؤدي إلى الدخول في شراكة إقتصادية عربية مع دول الاتحاد الأوروبي، و إن النظرة نحو المغرب العربي مكنتها إعتبارات سياسة دولية، و كذلك التطورات الحساسة في المنطقة و أهمية موقعها الاستراتيجي.

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية الاقتصادية

تنطوي السياسة الاقتصادية الاوروبية في منطقة المغرب العربي على عدد من الآثار السلبية من أهمها:

1) تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان المغرب العربي في أسواق دول الاتحاد الاوروبي.
2) المشاريع المشتركة المعمولة أساسا بواسطة الاستثمارات أو القروض.
3) النظام الاقتصادي المقترح إقامته مع البلدان العربية.[2]
4) إن آثار منطقة التجارة الحرة المقترح إنشائها في عام 2010 من خلال مشروع الشراكة لها انعكاسات على الصناعات التحويلية العلربية القائمة على قدرة بلدان المغرب في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة غير موجودة في الوقت الراهن، و

[1] حسن نافعه، المرجع السابق الصحفة نفسها.
[2] - مخاطر الشراكة الأورو متوسطية WWW.alhoukoul.com/node/2006

إن إقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية متقدمة جدا من حيث مستوى التنمية الاقتصادية

والاجتماعية من جهة، و أقطار عربية متوسطة و أقل تقدما بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى قد يؤدي إلى تكريس تخلف الاخيرة [1].

5) تقوم الشراكة على الإلتقاء و عدم التكافئ فهي تميز بين حرية تبادل السلع و حرية انتقال الأشخاص فتزيل الحواجز أمام الأولى و تضعها أمام الثانية خوفا من المهاجرين كما أن الإزدياد الثقافي العربي سيؤدي الى تعاظم نفود الحضارة العربية و الى تفوق النشاط الاقتصادي المحلي الغربي فيها على حساب النشاط الاقتصادي المحلي هذا فضلا على أن الشراكة بين عمالقة الاقتصاديين و الكيانات المنعزلة.[2]

الفرع الثاني : الانعكاسات السلبية الاجتماعية

يوجد إجماع واسع النطاق يقر أن أهم تحدي إجتماعي يتحتم على البلدان المتوسطية الشريكة مواجهته بموضوع التشغيل، و يشير التقريرالسنوي لـ 2003 للمنتدى أورو متوسطي إلا أنه في حالة استمرار نسبة التشغيل الحاليلة على ماهي عليه في البلدان المتوسطية و حتى لا ترتفع نسبة البطالة الحالية فإنه من الضروري إحداث حوالي عشرين مليون منصب شغل قبل 2010 و ما يقارب أربعة و ثلاثين مليون إلى حدود سنة 2020 و هذا بصرف النظر عن تراجع التشغيل المتوقع، و تعتبر المفوضية الأوروبية نفسها في إقتراحها لبرنامج العمل الخاص لخمس سنوات القادمة، عن ضرورة إنشاء خمسة مليون موطن شغل سنويا لتوفير أحسن الظروف الاقتصادية المستقبلية إلى الأجيال الصاعدة التي ستقتحم سوق الشغل و في نفس الوقت لضمان النمو المستديم في هذه البلدان. [3]

إن الاجراءات التي اتخدت في إطار الشراكة الأورو متوسطية لمعالجة هذا الوضع ركزت كلها حول التحرير الاقتصادي و الاصلاحات الهيكلية، أملا في إحداث مناصب شغل

[1] - محمد الأطرش، مشروعات الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي المستقبل العربي، العدد 210، أب، 1999، ص 18.
[2] - قدي عبد الحميد، الجزائر و مسار برشلونة "الندوة الدولية للادماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو مغاربية "، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 8-9 ماي 2004، ص 2.
[3] - بلاغ عن المفوضية الأوروبية، " الدكرى العاشرة للشراكة الأورومتوسطية: برنامج عمل لمواجهة تحديات السنوات الخمسة القادمة ". (12-04 2005) .

جديدة، و بالفعل فإن الأدوات الثلاث المشار إليها بيان برشلونة هي الرفع من نمط النمو الاجتماعي الاقتصادي المستديم .

إن الشراكة الأورو متوسطية لم تشجع في البلدان المتوسطسة الشريكة على التوافق الاجتماعي كمكون أساسي لكل مجتمع ديمقراطي و لم تضع الآليات الضرورية من أجل التشاور

و التوافق مع الهيئات الاجتماعية الأورو متوسطية فإسقاط النمودج الاجتماعي الأوروبي في علاقاته مع جيرانه الأقل تطورا يعتبر شرطا لدوام هذا النموذج داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، فالإنعكاسات الاجتماعية السلبية في مناطق التجارة الحرة فيما يتعلق بموضوع التشغيل

و مداخيل المواطنين المخصصة للخدمات الإجتماعية، ستتجلى خاصة خلال العشر سنوات القادمة و قد تنجر عنها ظروف إجتماعية و سياسية وخيمة تخل بالاستقرار، غير أنه لم يتم التمعن في إنشاء أية هيئة دائمة تسهر على تقييم الانعكاسات و نظام الحماية لمكافحة النتائج السلبية المنجرة عن مناطق التجارة الحرة، فإذا لم تتخد عاجلا تدابير تعويضية فسيواجه خطر التجاوز عتبة الإستدامة الإجتماعية.[1]

[1] - بلاغ عن المفوضية الأوروبية، " الدكرى العاشرة للشراكة الأورومتوسطية"، المرجع السابق.

خاتمة الفصل الأول:

يمكن تلخيص جوهر الشراكة في معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول جنوب المتوسط مقابل التزام الأخيرة بأربعة أمور رئيسية: إعادة هيكلة البني الاقتصادية والاجتماعية بما يتواءم مع آليات السوق، تحرير التجارة وفتح الأسواق، مكافحة الأصولية الإسلامية، والحد من الهجرة غير الشرعية كان اعلان برشلونة بمثابة نقلة نوعية في العلاقات العربية الأوربية حيث ثم التحول من علاقات التعاون كان يحتل موقع المتلقيللمساعدات والذي لا يمكلك في العادة تغيير قواعد منحها، على عكس الشراكة التي تجري في اطار تعاقدي وآلية تفاوض. كما جاء اعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة، وحولها من علاقة اقتصادية الى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن والثقافة والاجتماع (المرجع ونظرا لكون الطرف الأوربي هو الأقوى والأغنى والأكثر تطورا، فانه ينطلق من هذه الحقيقة ليديم تدفق أفكار ورؤى الشراكة في اتجاه واحد من الشمال الى الجنوب، بل يأخذ الأمر أحيانا صورة الوصاية والإملاء، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني جنوب المتوسط، وفس هذا مفارقة كبيرة لأن العكس كان هو المتصور. أي أنه رغم انتقال العلاقات الأوربية-المتوسيطة الى مرحلة الشراكة، لا تزال الدول والمجتمعات جنوب المتوسط وضيعة المتلقي، ويحرص الاتحاد الأوربي على تعميق هذا وليس تخفيفه.

فعلى مستوى الخبرة التفاوضية في الجوانب الاقتصادية يلاحظ بشكل عام تشدد الاتحاد الأوربي في فرض شروطه والتعسف في تعظيم مكاسبه، من خلال إصراره على نظام الحماية والحصص، لمواجهة كل التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد الذي يتاسس من التكتلات ان بناء المغاربي كتكتل إقليمي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت وبرز كتعبير عن رؤية سياسية أكثر شمولا فان الوعة الإقليمي بوحدة العربي بدأ يتبلور في اطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون سياسيا، اذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال.

الفصل الثاني

الاتحاد المغاربي والشراكة الأورومغاربية مستقبل وتحديات

الفصل الثاني : الاتحاد المغاربي والشراكة الأورومغاربية مستقبل وتحديات

المبحث الأول: الاطار التاريخي والمفاهيمي للاتحاد المغاربي والمؤتمرات المعاصرة.

-لقد عرف الاتحاد المغاربي تطورات كثيرة عبر الحقب الزمنية وشهد خلالها تغيرات كثيرة في المفاهيم

-تاريخي تبلور الوعي الجماعي لدى قيادات دول المغرب العربي بضرورة العمل المشترك، والسعي لتعزيز فرص التكامل بين أقطار المنطقة منذ اللحظة الأولى للاستقلال وتشكل الدولة القطرية في دول ماسماه الاستعمار "الشمال الافريقي" ذلك ما عبر عنه مؤتمر طانجة بين قيادات الأحزاب الوطنية في المغرب أفريل 1958م الذي يعتبر محطة مهمة في بعث مسار التكامل المغاربي.

ان هذا المسار وجد أرضية الأولى فب روابط الثقافة واللغة والدين التي تشكلت نتاج عوامل تاريخية وحضارية كونت وعى المغرب بوحدته. وان العمل في اطار بناء المغرب العربي لم يكن في تطور ساسة المنطقة يناقض أو يعاكس مسار بناء مشروع الوحدة العربية، غير أن أمال وطموحات مؤتمر طانجة واجهة على أرض الواقع العديد من الصعوبات الفعلية بسبب عوامل عديدة ترتبط بالإرث الاستعماري وكذا بعدم جدية المسالك المتبعة في تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغاربي

كانت البدايات الأولى لحلم توحد الأقطار المغاربية الى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماظي، وتطورت عفدا بعد عقد.

-ان الصفحات التاريخية لفكرة الوحدة المغاربية تبلورت نواتها الأولى في اطار ما عرف باتحاد شمال افريقيا من خلال النضال المشترك ضد الوجود الاستعماريوتوالت صفحات هذه الفكرة بعد تأسيس الحزب نجم شمال افريقيا 1926م و المنظمة الطلابية لشمال افريقيا بباريس سنة 1927م وجبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية التي تأسست باقاهرة سنة 1942م وممدت الأحزاب المغاربية الثلاث: حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الجديد التونسي، الحزب الاستقلال المغربي وعلى أثره تأسس مكتب المغرب العربي، واستمر النضال من أجل الوحدة المغاربية في الداخل والخارج من خلال العمال والنقابيين المغاربة في فرنسا الى أن توج هذا النضال المغاربي بعقد مؤتمر وحدة المغرب العربي وتحرير الجزائر بطنجة المغربية سنة 1958[1] ، البارز في مسار الوحدة المغاربية بعد استقلال الجزائر هو انعقاد اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة الاقتصاد والمالية ما بين 1964-1967 بغية النظر في تكييف المنظومات الاقتصادية والمالية في البلدان المغاربية بما بتفعيل المبادلات البينية كأرضية أولية في طريق الوحدة الاقتصادية، وبعد تجربة معاهدة الايخاد بين الجزائر وتونس والتعاون الطاقوي بين الشركتين الوطنيتين في الجزائر و ليبيا جاءت قمة زرالدة 10 جوان 1988م تحضير القمة التأسيس الفعلي بمراكش 17 فيفري 1989 معلنة بذلك قيام تكتل هو نتاج مسار طويل من النضال وحقبة من الكفاح المشترك للشعوب المغاربية[2]

اتسمت لا الفترة التي أنشئ فيها الاحاد المغاربي بتنامي التكتلات الجموية في العلاقات الدولية وبالخصوص بروز التحدي الأوروبي بعد الغاء الحوافز الجمركية بين الدول على اثر معاهدة ماستريخيث.

[1] محمد على داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، أبوظبي، مركز الامارات والبحوث والدراسات الاستراتيجية 2003 ص ص 53-54.

[2] حسين بوقارة إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار المومة. 2010. ص ص 18-13.

الفرع الأول: أسباب تشكل الاتحاد المغاربي.

ان نشوء الاتحاد المغاربي راجع أساسا لعدة أسباب أهمها أن المنطقة المغاربية منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتكون من خمسة أقطار هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

وسنحاول أن نبرز أهم الأسباب التي دعت لتشكل الاتحاد المغاربي وهي على النحو الأتي:

أولا: الاتحاد المغاربي والعوامل الداخلية.

كان للظروف الداخلية التي عاشتها دول المغرب العربي دورا في معرفة ما يمكن تسميته بأزمة الوطنية وهي أزمة ناتجة عن تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها.

وهذا ما دفع دول الاتحاد الى ضرورة التكتل لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وسنتطرق الى بعضها في النقاط التالية.

-**وحدة التاريخية والمصير المشترك:** ان التاريخ يعد عاملا مهما في قيام الاتحاد فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا. ولقد ظل التاريخ المغاربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب وشعورها وما يحمله هذا التاريخ في ذاكرة الشعب المغاربية من ألام وأمال[1]

-وخضوعها للاستعمار في فترات مختلفة وظروف متقاربة، كل هذا خلق جسر لضرورة وجود تنسيق وتكامل بيني[2]

-فالمصير المشترك هو متوفر في الدول المغاربية لأن اتحاده في العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية والتاريخ والحضارة المشتركة والوحدة الجغرافية، مما خلت لديهم الشعور بالوحدة والرغبة في العيش معا.

[1] جمعية أحمد السويسي، المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلاقات الدولية، ص22

[2] محمد عاشور وأخرون، التكامل الاقليمني والتنمية في افريقيا، الواقع والتحديات، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005 ص173.

الرقعة الجغرافية: ان المنطقة المغربية من العالم العربي، تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وتضم خمسة أقطار مستقلة، وتتربع هذه الأقطار على مساحة اجمالية تقدر 5783961 كلم^{2}يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي، النيجر، التشاد والسنغال، غربا المحيط الأطلسي وشرقا جمهورية مصر[1] وهو ما يكسب المنطقة عمقا افريقيا وجوار أوروبيا وشرقا أو سلبا الى جانب امتداد العربي والإسلامي، هذه الميزة الجغرافية للمنطقة ساهمت بشكل كبير في خلق وحدة ثقافية ساعدت على مزج الهويات المع=غاربية وإعطاء المشروع المغاربي عمقا تاريخيا[2]

-فالتقارب الجغرافي يدعم الى حد كبير وجود صياغة اطار للتقارب- سياسي واقتصادي أمني، ثقافي يقوم على أساس وجود قضايا وأولويات مشتركة للأنظمة والشعوب لتدعيم المصالح المشتركة[3]

ب-العوامل الخارجية: تنحصر هذه العوامل في :

-عامل الأخطار الأمنية والاستراتيجية ان هذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرارا المنطقة خاصة اثر الهجمات التي ترعضت لها ليبيا في مرحلة معينة على الرغم من انفراج الأزمة إضافة الى أزمة سياسية حادة واقتصادية خانقة التي عرفتها الجزائر، وعاشت تنونس نفس الوضع تقريبا[4]، وأخيرا مشكلة الصحراء الغربية وهي أحد العوامل الأساسية التي دفعت بدول المغرب العربي نحو الاتحاد، ففي الاتحاد يجد القادة المغاربة الاطار المناسب لحل قضية الصحراء الغربية التي مازالت قائمة وتكشل خطرا على أمن منطقة المغرب العربي

عامل التبعية الاقتصادية: ان الاقتصاد المغاربي في الوقت الحاضر يتميز بتبعية لغيره أي الاقتصاد الأجنبي فهو اقتصاد تابع غير مستقل يخضع لإستقلال الشركات والاحتكارات الأجنبية، كما أن المغرب العربي توجد بها إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في

[1] صبيحة بعوض، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية و المعوقات السياسية، الأردن: دار الحامد 2011، ص76
[2] مصطفى الفيلالي، المغرب الكبير نداء المستقبل. ط. بيروث: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. ص 13-18
[3] على القزيبني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس: منشورات أكادمية الدراسات العليا2004، ص272
[4] عمر وعبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا العدد 135، أكتوبر 1999ص 64.

القطاع الطاقوي الذي تتصدره الجزائر وليبيا اللتان تصدران النفط فضلا عن الغاز الطبيعي الموجه الى أوروبا، وهذان القطاعان الأساسيان يؤهلان دول المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة، لذلك فالمصلحة الاقتصادية للمغرب تتطلب المزيد من تقريب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياستها الاقتصادية داخليا وخارجيا

الفرع الثاني: أهداف وانجازات الاتحاد المغاربي.

أ-أهداف الاتحاد المغاربي: انطلقت دول اتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل بمجموعة من الأهداف المختلفة والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي في:

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض

-تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف

-نهج سياسة مشتركة مختلف الميادين

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنفل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[1]

ويمكن من خلال نص هذه المادة يمكن أن نستشق الأهداف الحقيقية التي بعث اتحاد المغرب العربي من أجلها.

1-الأهداف السياسية:

ان الأهداف السياسية والدولية تعتبر من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقه، اذ يساعد على مواجهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو احدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف الى تفكك الاتحاد، ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف، ومن خلال هذا تنتهج الدول الأعضاء سياسية مشتركة في

[1] المادة الثانية من معاهدة مراكش التأسيسية: 17 فبراير.

مختلف الميادين التي تسعى بها الى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار[1]

2-الأهداف الأمنية والدفاعية: تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في مجال الدفاع على "صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء" ولا شك أن هذا مبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية

-نفي ميدان الدفاع يجب الإشارة الى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي بالتحديث عن أمن الدول الأعضاء و ضد التهديدات الخارجية، ونطلاقا مما ورد في معاهدة انشاء الاتحاد من مضامين تتمثل بحماية استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[2]

3-الأهداف الاقتصادية:

ان الهدف من تعان دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ولا شك أن هذا الهدف مرتبط الى حد كبير بالهدف السياسي، ومن نشأته تقوية روابط الأخوة بين الشعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخد الإجراءات التالية:

-توفير المناخ المناسب لإقامة تكاملية تتلاءم واستقلالية وخصوصية كل بلد عضو

-إقامة منطقة تكنولوجية مغاربية وتبادل الخبرات في المجال التكنولوجي لكسر أزمة التبعية للخارج.

-المضي بشكل تدريجي ومرحلي على المدى الطويل كما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي من خلال توحيد السياسات النقدية والمالية وإقامة منطقة تبادل حر، و الغاء القيود تدريجيا.

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع سابق، ص93.
[2] علي القزيبني، المرجع السابق ص 298

-الاهتمام باقضابا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية مع أطران خارجية، وحاولة إيجاد حلول مشتركة[1]

-ولتحقيق ذلك فانه من الضروري خلق شراكات اقتصادية مغاربية وكذلك مجتمعات صناعية، في اطار تكاملي وليس تنافسي والهدف هو الوصول الى السوق المغاربية المشتركة

4- الأهداف الثقافية:

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم، والحفاظ على القيم الروحية والخليقية المستوحاة من تعاليم الإسلام وحيامية الهوية القومية، حيث يعتبر ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف، استخدام وسائل الاتصال والتوعية والاعتماد على المناهج التربوية لغرس مفاهيم التعاون، التقارب الاندماج

ب-إنجازات الاتحاد المغاربي:

لقد حققت بلدان المغرب العربي الكبير تطورا ملموسا على درب العمل الشامل باعلانها معاهدة انشاء الاتحاد بتحقيقها لعدة إنجازات، من خلال وضع سياسات عامة وقطاعية تهدف كلها الى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية وسنكتفي بذكر بعض المشاريع الميدانية لإتحاد المغرب العربي[2]

***النقل:** طبقا لما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في انشاء اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات فانها كلفت ب.

-تشجمع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي

-تنفيد البرامج التي تهدف الى توحيد القوانين المتعلقة بالنقل والمواصلات

-مشروع الذي يرمي الى ربط البلدان المغاربية

[1] على القزويني، المرجع السابق ص 298.
[2] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص94

-ومن أهم المشاريع في هذا المجال هو مشروع طريق الوحدة المغاربية السيار الذي يفوق طوله 629 كلم، ويمتد من الحدود الليبية المصرية ليصل الى العاصمة الموريتانية نواكشما

***الزراعة:** لقد اهتمت التجربة التكاملية بالقكطاع الزراعي، نظر لأن نجاح أية عملية تنموية يتحدد بمدى نجاح القطاع الزراعي، ولمذا نذكر بعض الإنجازات المغاربية في هذا المجال.

-التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجز الزراعي بين أقطار المغرب العربي بمدينة الجزائر في 1990 والتي تهدف الى منع دخول وانتشار الأمراض الضارة بالزراعة[1] ولقد تمت المصادقة النهائية عليها من قبل أقطار الاتحاد بالجزائر وفي نفس الوقت تمت المصادقة على اتفاقية تبادل المنتوجات الفلاحية

-وكذلك ثم التوقيع على اتفاقية تخص تبادل المنتوجات الفلاحية بين أقطار الاتحاد المغربي انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد.

ولقد تمت المصادقة عليها بالجزائر وتونس وليبيا والمغرب

***في مجال الصناعة:** وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في المجال الصناعي وذلك بالتنسيق مع مختلف السياسات القطاعية والعمل المشترك على استحداث صناعات خاصة التكاملية منها وتوسيع المشاريع القائمة وطنيا أو ثنائيا ذات الجدوى الاقتصادية لتصبح مشاريع اتحادية[2]

-ولقد ثم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية، ورسم ملامح استراتيجية تنموية مشتركة

-انشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي.

-مشروع حديد البناء المغاربي الصناعي ومشروع الأنابيب الفولاذية

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص93

[2] مجدوبي العالية، واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية الدولية، قسم المعلوم السياسية جامعة سعيدة 2015، ص111

-مشروع السكة الحديدية بين تونس وليبيا.

***في مجال الاستثمار:** ثم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر في 1990/07/23م من قبل وزاراء اقطار المغرب العربي، وقد جاء فيها كالتالي:

-يجب على الأطراف المتعاقدة توفير الإمكانيات لاستثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار، وهذا من خلال اصدار الترخيص والموافقات االازمة لقيام الاستثمار

-أما المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية فهي في نفس التواريخ المصادقة على اتفاقية الأولى والثانية، وبهذا تكون قد دخلت حيز التنفيد لتكون بذلك اطار جيد لمختلف الاستثمارات[1]

في مجال الطاقة: تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط والغاز الطبيعي وترشيد استخدام الطاقة والبحث المشترك عن مصادر جديدة و متجددة لها

-إعطاء الأولية في تنفيد المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في دول الاتحاد، وإرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين بلدان الاتحاد المغاربي الديناميكية الاقتصادية في المنطقة، وتنمية صناعات بتروكيميائية والعمل على توسيع وربط شبكات الكهرباء

الفرع الثالث: مؤسسات الاتحاد المغاربي

ان اتحاد المغرب العربي كتنظيم إقليمي لا يختلف من حيث الشكل التنظيكي ويعتبر كغيره من المنظمات الدولية، الا أنه يقوم من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة انشاء الاتحاد المغاربي وعليه سيتم التطرق لأجهزة اتحاد المغرب العربي كالتالي:

[1] على ربيع ، العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقاتة من 1990 الى 2005 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام (2011-2010) ص 168

1مجلس الرئاسة: يعتبر أعلى هيئة في الاتحاد، يتألف من رؤساء الدول المغاربية وهو يقابل منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المؤتمر الإسلامي وتكون رئاسيته بصورة حسب النصوص الواردة في معاهدة الاتحاد المغاربي نذكر منها

-تحقيق الأهداف الاتحاد والنظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء، انشاء ما يراه الاتحاد ضروريا من لجان وزارية متخصصة مع تحديد مهامها

-التظر في طلبات الانظمام الى الاتحاد من طرف دول أخرة حسب المادة 17 من معاهدة الاتحاد[1].

2مجلس وزراء الخارجية: يأي مجلس وزراء الخارجية للاتحاد المغرب العربي في المرتبة الثانية، وطبعا للمادة الثامنة من معاهدة الاتحاد التي تنص على "أنه يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد"، و انه يشرى على دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما يعرض عليه من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة

-وتتمثل وظائف مجلس وزراء الخارجية فيما يلي[2]

-اقترح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات[3]

-الاعداد والتحضير لإجتماعات مجلس الرئاسة.

3الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة للاتحاد، من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعدد كاف من المواظفين ينتبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين

[1] محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1991، ص56
[2] اتحاد المغرب الرعبي، الأهداف والهيكل التنظيمي مركز الجزيرة نت اعداد قسم البحوث والدراسات تاريخ الاطلاع 10-05-2016 الساعة 12:10 www.aljazeara.net
[3] الندوة المغاربية حول تطوير التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة و الموفرة للطاقة بدول اتحاد المغرب العربي 4-5-2013/12

مواظفي الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.

*تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية

-العمل على تنفيد قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

-المساهمة في اعداد الخطط التنفيدية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة

-اعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

-اعداد البحوث والجراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وابداء الرأي المتخصص.

-الاضطلاع بأعمنال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيق

4-مجلس الشورى:

يتألق من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في التحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضائ ووفقا للنظام الداخلية لكل دولة

-وقد أقر مجلس الرئاسة الترفيع من عد أعضاء المجلس الى ثلاثين عضوا وذلك خلال دورته العادية السادسو، بعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة

-يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كاملة أن يرفع مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه

5- الهيئة القتضية:

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعيتهما الدول المعينة لمدة ست سنوا، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة

واحدة، وتختص الهيئة بانظر في النزاعات المتعلقة بتغيير و تطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد والتي يجلبها أيها مجلس الرئاسة أو احدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة. وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الأراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة القضائية نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه. ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة، يلاحظ اذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة اصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة[1].

6لجنة المتابعة: تعتبر اللجنة بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ وخبرة هذا الجهاز لا تبرز من خلال القيام بتنفيذ ما صدر من قرارات عن مجلس رئاسة الاتحاد، وانما دورها الأساسي يكمن في تقديم الاقتراحات بشأن تنفيذ هذه القرارات حيث يتم تأسيس هذه اللجنة انطلاقا من نص المادة التاسعة "تختار كل دولة عظوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون من لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها الى مجلس[2] وزراء الخارية.

-وتتولى هذه اللجنة مراقبة القرارات التخدة من طرف مجلس رئاسة التاحاد التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات، تقوم بتحضير مشاريع القوانين والقرارات، تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة واخاذ ما ليزم بشأنها من توصيات وتحليل المشاريع المعدة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يحميلها الى مجلس الرئاسة لإتخاذ القرارا المناسب

7اللجان الوزارية المتخصصة:

حسب النص الذي ورد في المادة كالتالي "يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشأها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها" وبعد اطلاعه على التقرير الذي رفعه مجلس وزراء خارجية

[1] مجدوبي العالية، المرجع سابق، ص117
[2] www.maglrebarabe.org/ar/imstitutions.cfm.

الاتحاد وافق على مجلس الرئاسة على احداث أربع لجان وزارية متخصصة وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاعتماد والمالية، اللجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية.

أ-لجنة الأمن الغذائي: تقوم هذه اللجنة بوضع الخطوط الرئيسية برسم السياسات الخاصة بالاستراتيجية الزراعية والمادية لدول تنسيق سياسات التويد المحاصيل الزراعية الزراعية والاستغلال الأمثل لها ومكافحة ظاهرة الانحراف والتصحر والجراد

ب-لجنة المالية والاقتاصد: وتتبعها المجالي الوزارية القطاعية. كمجلس وزراء المالية والنقد، مجلس الطاقة والمعادن، مجلس وزراء الصناعة، ومجلس وزراء التجارة.

-تسعى هذه اللجة لدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادية وتركز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثمارات الدول الأعضاء

-تعمل على زيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الأعضاء لأجل تحقيق التنمية[1]

لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان و العمران والنقل والموصلات والبريد والرعي.

لجنة الموارد البشرية:

تهمتم بمجالات التعليم والثقافة والاعلام والتكوين والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والتشغيل، والرياضية والصحة والعدل والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات التعبية المعينة حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرغ عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالين وزارية قطاعية وفرق العمل حسب ما بقتضيه عمالها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية

[1] اتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت، نفس المرجع.

وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها والتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة[1]

المطلب الثاني: المغرب العربي مقومات البناء وعناصر الإخفاق.

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال افريقيا، وبارغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكلتل الجهوي، فان مجموعة من المعوقات تحول دون قيامه وتفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن طموح وتطلعات الشعوب المغاربية.

الفرع الأول: مقومات بناء الاتحاد المغاربي.

انطلق بناء التجربة الاتحادية المغاربية، استنادا الى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أ-المقومات السياسية: ان الاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه الى 84 مليون نسمة وتصل مساحته الى نحو 6 ملايين كيلو متر مربع[2] هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسيا، بانتهاء الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) الى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، مما رسخ فكرة الاتحاد سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج الى منن يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، من أجل تحقيق المصالح العام، دون فرض وصاية على دول المنطقة، وتكتسي ههذه البلدان الخمسة مميزات طبيعية، فوحدة تضاريسها ظاهرة في مجموع الدول المغاربية وتمتلك مناطق صحراوية، وواجهة بحرية مهمة، ونظر التركيبته الطبيعية والمناخية والنباتية ومصادره البحرية ، وبخاصة ثرواته المعدينية من المحروقات،

[1] اتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت، نفس المرجع السابق.

[2] Mustapha benchenane : les incertitudes du maghreb. In enjeusc diplamatiques et stratégique. Centre d’ études diplamatiques et stratégique. E conomica. 2004.

-ان المغرب العربي يشكل تماثلا واضحا فمن المحيط الأطلسي الى مصر والسودان شرقا ومن البحر المتوسط حتى تشادد والنيجر ومالي، يمثل المغرب العبي نقاط التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم[1]

-كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها[2]

ب-**المقومات الاقتصادية:** تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها- يمكن أن تلعب دور أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ولا سيما في مجال التكامل، الى جانب الثروة المائية، والثروة السمكية المهمة وتوجد موارد طبيعية مهمة ومعادن، فموريتانيا وحدها تعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد بالإضافة الى معادن كالذهب والنحاس، حسب الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريثانية في مجال الغاز والنفط، تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد

-كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط (الجزائر، وليبيا). الأمر الذي يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية، كذلك تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية، وهو ما من شأنه الاسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين.

ج-المقومات الثقافية: برغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي[3] فاللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، بالإضافة الى وجود تاريخ مشترك يعود الى العصر القديم، قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

[1] عبد الحميد إبراهيم المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 29-30.
[2] أنظر الميثاق المؤسس لإتحاد المغرب العربي.
[3] جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا الى المغرب الأقصى

ولقد دخل المغرب العربي بين القرنين الميلاديين الثامن والثالث عشر، في مرحلة تميزت بجمود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلالية تجاه المشرق العربي[1].

-من خلال تأسيس امبراطوريات ودول كبرى قوية متماسكة كان لها دور حاسم في تجسيد خصوصية المنطقة باعتبارها جزءا من العالم الاسلامي[2]

الفرع الثاني: عناصر الإخفاق للاتحاد المغاربي

-يعد المغرب الأقصى نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس من التاخي والوئام، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد.

أ-**الخلافات التنائية:** يمكن ابراز أهمية الخلافات السياسية الت=ثنائية بين بعض أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد، التي أترت سلبا على العمل الجماعي، لاسيما الخلاف السياسي الذي بلغ درجة النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب سنة 1975[3] فمشكلة الصحرء في جوهرها ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بفعل تمسك الجزائر بموقعها الداعم والمساند لحركة البولويساريو الانفصالية كما مانت لقضية لوكيربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وتراجع مسيرة الاتحاد.

-الإشكاليات المتعلقة بالنزاعات الحدودية الورونة على المحتمل، والخلافات حول ترسيم الحدود الاستعمارية[4] التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة والمغرب وموريتانيا، والمغرب و الجزائر من جهة ثانية.

[1] محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسة أطروحات الدكتوراه بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص50.

[2]

[3] السعيد مقدم، الاتحاد المغاربي واقع وتقييم، مجلة إدارة، المجلد10 العدد2، سنة 2000، ص175.

[4] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص11.

قضية الصحراء وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية: ان إعادة توثيق العلقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر في 06/05/1988 هذه العودة تشكلت تغييرا مهما في تاريخ المغرب، ذلك أنه تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء، لاسيما وأن الجزائر ستضيف على أراضيها مخيمات" ألبوليساريو" بمنطقة تندوف، لكن القايادتين الجزائرية والمغربية توصلتا الى التحكم في توجهاتها السياسية والعسكرية، لتجنب أية مواجهة، جاصة وأن كلا منهما لا زال يذكر حرب الرمال في 1963، والتي واجه فيها الجيشان المغربي والجزائري بعضها، وكانت النتائج وخيمة التي خلقتها هذه المواجهة[1]

قفية لوكربي وتداعياتها المغاربية: كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن الجماهيرية الليبية، وذلك فرض هذه التكتل، هو الموقف السلبي، إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف الى المس بأمن اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي، فكان رد فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي هو التهديد بالانسحاب من الاتحاد[2] كما نضيف تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا العلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا

ب-المعوقات الاقتصادية: بالرغم من توفر المغرب العربي على الإمكانات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية، إلا أنها مازالت تعترضه العديد من العرقيل و المقومات، نذكر من بينها.

-استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الأفقي:

تجدر الإشارة الا أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البيئية، ويجعلها متقلبة حسب التقلب الحاصل في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا بالفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة مما أدى الى:

-انخفاض المبدلات التجارية البينية المغاربية

-غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية

[1] عبد الكريم عدلاني، المغرب العربي من التجزئة الى الاتحاد، مذكور في د/محمد عاشور، أ/أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في افريقيا، رؤى أفاق ، جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005، ص 299-230.

[2]

-ضعف هيكل المبادلات التجارية، بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث، فعلي سبيل المثال يستورد في الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الاجمالية عن 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج[1] وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية

-وأخيرا هناك التماثل في بعض المنتجات السلعية، مما جعلها تدخل في منافسة حادة فيما بينها.

المطلب الثالث: الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية

يحتل المغرب العربي أهمية كبيرة في العالم العربي فهو يشكل جناحع الغربي وهو يحتل موقعا استراتيجيا مهما في العالم ولكنه للأسف الشديد متفرق ويمثل تطور العلاقات البينية وبناء اتحاد المغرب العربي فرصته للاقلاع والنهو والتطور، ولكن المشروع بقي حبرا على ورقفي المجمل حتى جاء الربيع العربي فأثر في قطرين من المغرب العربي، تأثير كليا وهما تونس وليبيا وأحدث تغيرا جزئيا مهما في المغرب الأقصى ولم يصب الجزائر وفي شيء وترك موريتانيا، تحاول اللحاق بالمنتفقين دون نتيجة تدكر الى الأن، فهل سيؤثر الربيع العربي في العلاقات البينية بين هذه الدول المكونة للاتحاد المغاربي؟

الفرع الأول: المغرب العربي قبل الثورات العربية

استطاع زعمنماء المغرب العربي في الأقطار الخمسسة (الجزائر، المغرب، تونس ليبيا موريتانيا) تجاوز العلاقات البينية الكثيرة التي وقعت بينهم ابان فترة الاستقلال حول القضايا الحدودية من خلال تأسيس هذا الاطار المؤسسي فكان ذكل خطة كبيرة للمضي قدما نحو تحقيق الحلم الذي حملته أجيالا من المغاربة وكافحت من أجله عفود من الزمن، فان الأهداف المحققة اذا ما نريد تقييمها من الأهداف الكبيرة التي ذكرت في اتفاقية اتحاد المغرب العربي الى غاية اليوم نجد الفرق شاسع بين المأمول في الاتحاد والواقع، فبعد

[1] راجع الميزان التجاري المغربي مكتب المصرف 2003.

قرابة ربع قرن من تأسيس الاتحاد لم يتحقق سوى تنصيب المؤسسات الاتحاد وابرام 36 اتفاقية معضمها لم يتم التصديق عليها[1] وعقدت ست دورات لمجلس الرئاسة كان أخرها عام 1994 والعديد من اللقاءات المجلس الشوري المغاربي والمجالس الوزاية واللجان الفنية المتخصصة دون أن تحقق الأهداف ولن تحل المشاكل العويصة قضية الحدود والمسائل الاجتماعية العالقة وحرية التنقل والتعاون التعليمي والثقافي والتنسيق الخارجي، وغير ذلك مما رسم في الاستراتيجيات المذكورة في الوثيقة، والجدير باذكر أن الاحصائيان في المجال الاقتصادي تشير الا أن المبادلات التجارية المغاربية سواء على الصعيد الثنائي مع الأسواق الخارجية أم على مستوى التجارة الينية المغاربية بقيمت ضعيفة جدا لم تتجاوز نسبة 4% من الحجم الإجمالي لمبادلات الدول المغرب العربي مع باقي دول العالم وهي جنسية أقل بكثير من نسبة حجم المبادلات في العالم العربي التي بلغت 10% والتي هي كذلك ضعيفة جدا، وفي المقابل، لم تتجاوز حصة المنطقة المغاربية من الاستثمارات العالمية نسبة 2% من اجمالي الاستثمارات في العالم وذلك على الرغم منم أهمية الموارد الطبيعية الكبيرة لهذه المنطقة، التي تحتوي على 25% من الاحتياطي العالمي للنفط و4% من احتياطي الغاز الطبيعي وأكثر من 50% من احتياطي الفوسفات بالإضافة الى الإمكان الزارعية الكبيرة والسوق الاستهلاكية الهائلة التي تقدر بنحو 90 مليون مستهلك[2]

-ولو أردنا أن نعرف الأسباب التي تقف في طريق الاندماج المغاربي هي كثيرة منها ما هو تاريخي قديم يعود الى الخلافات الشديدة التي ظهرت داخل مكتب المغرب العربي بين التيار الثوري الذي يدعو للكفاح المنغاربي المشترك والتيار التفاوضي القطري، ومنه ما هو سياسي ظهر بعد الاستقلال بسبب الخلافات الحدودية والصحراء الغربية واختلاف أنماط وايديولوجيات أنمطة الحكم وسياساتها الخارجية، ومنها ما هو داخلي يتعلق بالمشكل الداخلية لكل قطر وبصراع الأنمطة مع القوى المعارضة من أجل البقاء في الحكم بطرق غير ديمقراطية، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالاختراق الصهيونب لجل دول المغاربية وتأثير دول الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت الدول الشقيقة المغاربية تتسابق للاتحواء

[1] د.عبد الرزاق مقري، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة 17و18 فبراير/ شباط 2013، مركز الجزيرة للدراسات.

[2]

(التقوي) بما في الخلافات القائمة بينها وكل هذه الأسباب والنتائج لا تزال ذاتها الى اليوم رغم التحن الذي وقع بعد الربيع العربي والذي أضاف أسباب أخرى وتعقيدات جديدة تأثر سلبا في العلاقات البينية متعلقة بطريعة الربيع العربي بشكل عام وعدم اكتماله في المغرب العربي كله بشكل خاص

الفرع الثاني: أثار الربيع العربي على العلاقات البينية للاتحاد المغاربي

1-التطورات الإيجابية النسبية في العلاقات البينية المغاربية:

لاشك أن رياح الربيع العربي قد حركت كثيرا من السواكن في الساحة المغاربية وأ رجعت الأمل في إمكانية تحريك المشروع المغاربي الراكد ف الزيارات البينية المتبادلة واللقاءات الثنائية الكثيرة التي وقعت في مختلف المناسبات بعد الربيع العربي، وبارغم مما تحمله هذه الحركية من أهمية، ورغم ارتفاع الطفيق في حجم المبادلات التجارية بين بعض دول المغرب العربي لم تصل العلاقات ابينية الى ترسيخ علاقات التعاون ثابتة ومستمرة ومهمو تؤدي الى تفعيل مشروع وحدة المغرب العربي الذي لا يوجد شيء غيره يدل على توجه مغاربي يقوم على أساس إرادة سياسية مشتركة جديدة بل تمة ما ئؤشر على عودة العلاقات الثنائية الى مستويات دنيا خضوضا في ما يتعلق بعلاقة الجزائر بجير انها حيث سرعات ما عاد الجفاء بينها وبين المغرب وغلب الثور بينها وبين حركة المنهضة واتضح بأن أصحاب القرارفي الجزائر لهم صلات وطيدة مع القوى المعارضة للحكومة وأنهم يقدرون التعامل مع رئيس الجمهورية ضمن التحال الحاكم في تونس رغم الثوثرات التي حصلت معه بسبب دعوته لعقد قمة مغاربية دون تنسيق ونقده لرفض أصحاب القرار في الجزائر حكم الإسلاميين وسماحه للجزائريين بالدخول الى تونس ببطاقة التعريف دون اتفاق مسبق وهذا علاوة عن حابة التنافر المتبادل الغير المعلن بينهم وبين النظام الليبي الجديد بسبب المقف الجزائري من الثورة الليبية وعملية تسرب السلاح الليبي الى الجزائر ومالي والملفت

للانتباه أن الملف الأساسي الذي يتم فيه التنسيق بجدية هم الملف الأمني الذي كان حاضر دائما في العلاقات البيئية قبل الربيع العربي.[1]

2-أسباب عدم تأثير الربيع العربي في العلاقات البينية لدول الاتحاد المغاربي.لا يمكن أن نقول بأن الربيع العربي أثر إيجابا في العلاقات البينية المغاربية في الوقت الراهن أو أنه سيفعل ذلك في الزمن القريب سوى ما يتعلق بحالة التفاؤل على المستوى الشعبي فحماسه بعض الحكام الجدد مما يمكن استثماره لصالح المشروع حينما نتابع مبادرات التقارب المغاربية بعد الربيع العربي تجدها حاضرة لدة الدولتين أكثر حاجة للتقارب والتعاون لأغرض اقتصادية بشكل أساسي و مما تونس بشكل خاص ثم المغرب فلا نجد اهتمام جديدا في الجزائر ولا حرصا كبيرا في ليبيا، كما لا نلحظ حضورا في الموضوع من موريتانبا التي تغرق في عزلة متزايدة أكثر فأكثر، ويمكن أن نذكر الأسباب التي جعلت الربيع العربي لا يؤثر كثيرا على العلاقات البينية بين دول المغرب العربي على النحو التالي

*طبيعة الربيع العربي الذي لا يتحمل إجراءات ثورية كاملة، حتى في تونس و ليبيا اللتين سقطت فيما الأنظمة فتونس تمر بأزمة مالية كبيرة واضطرابات سياسية وأمينة لا تؤملها للقيام بدور ريادي في الوقت الراهن، كما أن ليبيا لا تتوفر الى حد الأن على قيادة سياسية مستقرة بسب الاضطرابات الأمنية والأبعاد القبلية وضعف مؤسسات الدولة.[2]

*ومن الأسباب كذلك الوضع الخاث بالمغرب ، فقد استطاع النظام المغربي تجنب الثورة الشعبية وأن يضع بينة وبين مشاكل التنمية والفساد حزبا إسلاميا هو حزب العدالة والتنمية، أصبح هو الذي تتوجه اليه القوة المعارضة المختلفة فهذا الحزب تعلق بالبحث عن الحلول لمشاكل التنموية والسياسية الزمنة، لا توفر لهم فرصة البحث عن القاربات اجديدة والفاعلة لتنمية العلاقات البينية المغاربية

*أما عن موريتانيا قد تكون التجربة الديمقراطية سابقة للثورات العربية والتي قد جاء به العسكر ثم أجهد وما بأنفسهم هي ما يجعل أغلب الموريتانيين في حالة انتظار لتصحيح

[1] د. عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص03.
[2] محمد شوقي بن يوب " العدالة الانتقالية" ورقة قدمت الى الحلقة النقاشمة عن العدالة الانتقالية التي اقمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في حزيران، يونيو. 2013

المسار من داخل السلطة، فالوضع الداخلي اذ لا يسمح بحصول التطور في علاقة هذا البلد بالدول المغاربية ألأخرى كما أن هذه الدول ذاتها لاتظهر اهتماما بموريتانيا التي لا تؤثر إيجابا أو سلبا في أوضاعها الدخلية سوى ما يتعلق بالأمن الذي لم يتوقف التنسيق بشأنه من قبل الثورات العربية والذي لا يفسر تكثيفه في الفرة الراهنة سوى تطور الأوضاع في مالي[1]

[1] www. Alrabiya.net/2013/02/19/ 195667.html

المبحث الثاني: آليات و مداخل تفعيل الاتحاد المغاربي و مستقبلها:

حققت بلدان المغرب العربي منذ عشريتين من الزمن تطورا ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي،غير ان حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جدا ولم تحقق طموحاته،فمعظم دول الاتحاد لازالت تحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على شعوب المنطقة،ومن خلال الحصيلة السياسية والاقتصادية الهزيلة للاتحاد يتجلى بوضوح المازق الذي يتخبط فيه،فبعد مرور عشريتين من الزمن على انشائه لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي فالمشكلات التي تواجه الاقتصاد المغاربي تمثل المهام او العناصر الواجب التصدي لها عند دراسة مستقبل اقتصاديات الدول المغاربية،وان اولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن اولويات المشكلات التي تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: آليات تفعيل الاتحاد المغاربي

ان هناك مجموعة من العوامل المحفزة على تفعيل الاتحاد المغاربي و التعجيل بتحقيق التعاون و التنسيق بين اعضائه اليوم قبل الغد كما تواجه دول المغرب العربي الكبير مجموعة من التحديات الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و البيئية ، وهناك الكثير من العوامل التي تفرض بحدة التعجيل باستثمار مختلف الامكانيات و المقومات الاقتصادية و البشرية المتاحة لتفعيل و تطوير آليات الاتحاد تتمحور المداخلة حول دراسة ثلاثة مداخل رئيسية يتم من خلالها تسليط الضوء على الاليات الواجب اتباعها

الفرع الأول: المداخل السياسية لتفعيل الاتحاد المغاربي

مهما كانت درجة التكامل الاقتصادي فهو عملية ذات طابع سياسي حتى و ان كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذللك فبدون قرارسياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل و نقصد هنا الدول التي لايمكن ان تكون هناك عملية تكاملية،وعليه ان هذه العملية تتاثر بالجانب السياسي سلبا و ايجابا و مدام تعثر الاتحاد

راجع بالدرجة الاولى الى عوامل سياسية فان المدخل السياسي يبقى راهم مدخل لتفعيل الاتحاد اضافة الى مداخل اخرى و هذا من خلال النقاط التالية

1-تسوية قضية الصحراء الغربية: ان هذه القضية وقفت عثرة في طريق بناء المغرب العربي فمنذ 1975م والى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية ،وهكذا يتبين انه بدون تسوية عادلة لهذه القضية لايمكن لدول العربي ان تصل الى التكامل ،والآن أصبحت عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين اكبرقوتين رئيسيتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب والتين لايمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما ، و عندما نقول تسوية فنحن لانقترح صيغة او حلا معينا مثلما يذهب اليه[1] الكثير من المحللين و الذي يقضي في مجمله حول مطالبة الجزائر بتقديم تنازلات من جهة و قبول البوليساريو بالحل الثالث من جهة أخرى وانما الوصول الى حل جدر ياضع حد الهذا النزاع، والذي لن يكون الا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقة في قرير المصير

2-ضرورة تجاز الجل بين الوطني والمغاربي:

ان معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي لا تؤسس لاتحاد فيدرلي أو كونفدرالي بمعنى أنها لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذون فيها الكيانات المغاربية، ان فكرة الدولة القطرية لم يعد لها ما يبرزها، على الأقل في المجال الاقتصادي، مقارنة بفترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أين كانت هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال، فكان من غير الممكن التوجه لشعوبها ومطلبتها بالاندماج أو الذوبان في ألأخر، واليوم يبدو وأن ذلك المبرر لم يعدله مكانا، فحتى وان كانت لم تكن هذه الدول قد حققت أمالها فان الوضع الدولي يفرض عليها التكتل مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات، وان تجاوز فكرة الوطني والمغاربي لن يكون الا بملائمة بين المشاريع الوطنية والإقليمية (المغاربية)، ولقيام هذا الأخير كالاطار

[1] ديدي ولك السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب ومداخل التفعيل المستقبل العربي 213 (فبراير)، ص65

أرقى وأشمل و استعمالنة الجهوي باوطني لإخراجه من أزماته ووضع في حوزته من عناصر القوة الاقتصادية والسياسية ما يمكنه من تحقيق أهدافه[1]

3-تجنب فكرة الدول القائدة:

ان من شروط العملية التكاملية (التكامل السياسي) وجود الدولة القائد التي تمتلك من المقومات ما يجعلها قادرة على جمع عدد من الدول بحث تدوب هذه الأخيرة فيها، فان هذا الشرط أصبح متجاوزا مع الزمن لأن عملية التكامل خاصة الاقتصادية هي عملية ارادية لأن هناك حقيقة لامناص منها وهي أن التكافئ في العلاقات هو الذي يسمح باستمارار التعاون وتنمية، فدول المغرب العربي مطالبة بتجاوز هذه الفكرة ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب، باعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة.

4-توحيد الروعي الوحدوية: اذا كانت دول المغرب العربي الثلاث متفقة على أن البناء الوحدوية يبدأ بالمجالات الاقتصادية فان ليبيا كانت ولا زالت تنادي بفكرة الاتحاد التأسيسي أي نوع من الفيدرالية بعلم واحد وبطاقة تعريف واحدة ورئاسة واحدة، هذا التوجه برز سنة 1970 حين انسحب من اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي لعدم قناعتها بمشاريع التعاون المشترك واتجهت نحو المشتري علها تجد ضالتها هناك، وتأكد ذلك للتوجه من خلال المحاولات الوحدوية المتعددة في مجملها مع عدد من الدول (مصر، السودان، تونس، المغرب)... وان نجاح أي تكتل لا يمكن فقط في المقومات والإمكانات المتاحة فقط بل كذلك في التصور المشترك ووحدة الهدف.

5-الاستفادة من التوجه الدولي الداعم الاندماج المغاربي:

اذا كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فان الوضع اختلاف ولم يعد كذلك، اذ أن هذه الدول وهي تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج تجارتها، فالاتحاد الأوروبي أعطى فرصة لدول المغرب العربي أكثر من مرة خاصة مع مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

[1] ديدي ولك السالك، المرجع السابق.

-وفي شهر أكتوبر 2006 أصدر صندوق النقد الدولي بيانا يحث فيه دول المغرب العربي على تعزيز علاقتها الاقتصادية لخفض البطالة ونتحسين النمو، مشير الى أن زيادة التعاون الإقليمي وتحرير التجارة من شأنهما أن يتيحا لها الاستفادة الى أقصى درجة من اندماجها مع أوروبا بقية بدلان العالم[1] وبل ذلك كان المدير العام لهذا الصندوق وفي زيارته لتونس قد ألح على ضرورة انجاز خطوات عملية في اتجاه توحيد أسواق دول المغرب العربي مؤكد أن ذلك يعتبر شرطا حيويا بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة وعاملا حامسا لاستقطاب استثمارات خارجية هامة

6-اشراك المجتمع المدني في العملية التكامية:

نظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب اذا اعطاؤه دورهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى.....هذا الاجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والأيات لإشتراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء المغرب العربي، وذلك عن طريق

-العمل على تفعيل ماهو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي.

-منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية[2]

-بصدد الإنجاز من قبل الأمانة العامة يهتم بخصوص اعداد نظام توثيقي لأنشطتها واختصاصاتها في انتظار ما سيقرره مجلس الرئاسة بخصوص مبدأ وكيفية مساهمتها بصفة ملاحظ في الوقت المناسب في الأجهزة الاتحادية ذات العلاقة بأنشطتها وتدخلاتها في اطار أهداف الاتحاد[3]

[1] صندوق النقد الدولي يحث الدول المغرب العربي على تعزيز علاقاتها الاقتصادية، على الموقع الالكتروني ww.akhbarlibya.com/index تاريخ المرجعة 29/05/2007.

[2] المزيد من التفاصيل حول دور المجتمع المدني يراجع، ديدي ولد السالك، المرجع السابق ص65.

[3] محمد عاموم، حصيلة العمل المغاربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي (1989-1998) مداخلة في الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية في المغرب العربي، طرابلس: 10 جوان 1998.

الفرع الثاني : المداخل القانونية لتفعيل الاتحاد المغاربي.

ونقصد بذلك إعادة النظر في النصوص القانونية المنشأة للاتحاد واعطاءها دفعا جديدا، فالواقع بين أن معاهدة مراكش حملت الكثير من العيوب عند ابراهما، والإصلاحات والتعديلات القانونية المطلوبة لابد من أن تمحور حول النقاط التالية

1-التحقيق من مركزية مجلس الرئاسة:

مجلس الرئاسة هو الذي تعود له سلطة اتخاذ القرارات، ان مجرد توقف اجتماعاته لسبب أو أخر يعطل كل المشاريع الاتحادية، وهذا ما حدث اذا أنه ومنذ 1995 هناك الكثير من المشاريع تنتظر المصادقة عليها، فكلما بدت مساعي لعقد القمة السابعة الا وطرحت تلك المشاريع من جديدة أمام مجلس وزراء الخارجية لعرضها على مجلس الرئاسة، ومادام هذا مجلس وزراء الخارجية يتمته بهذه الصلاحيات وتجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية، فالمطلوب اليوم هو الحد من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس رئاسة وتحويل جزء منها الى بقية الأجهزة التنفيدية و الاستشارية والفنية، حيث تكون الصلاحيات المعطاة لهذه المؤسسات تتناسب مع المهام المنوطة بها بالذات مجلس وزراء الخارجية وكذلك ضرورة إعطاء هذا الأخير الأليات التي تسمح له بتنفيذ قرارته والقدرة على الاجتماع في أي وقت

2-إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية:

عدلت المادة الحادية عشر من المعاهدة في الدورة الأولى لمجلس الرئاسة وأصبح لها مقرا دائما بالرباط وأمينا عاما، ونظرا العدم وضوح الصلاحياتها قانونية فقد تداخلت أعمالها وتضاربت مع أعمال لجنة المتابعة، تفاديا لذلك يتطلب نقل الأمانة العامة من مجرد جهاز اداري الى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية.

وكانت لجتة المتابعة في اجتماعية المنعقد بالرباط بومب 17و2004/04/18.

قد استعرضت الورقة التي أعدتها الأمانة العامة من أجل تطوير كلما ومن حملة هذه الاقتراحات نذكر[1]

-تحويل الأمانة العامة صلاحيات اتحاد المبادرة باقتراح المشاريع

-إعطاء صلاحيات أوسع للأمانة العامة لإبرام اتفاقات وبرامج تعاون

[1] حول المقترحات الخاصة بتطوير الأمانة العامة براجع: وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية اجتماع لجنة امتابعة، 17-2002/04/18.

-وضع آلية تنظيم وتوثيق العلاقات بين البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد تماشيا مع هذه المقترحات الراهية الى اصلاح المنظومة الاتحادية اقترح الأمين العام تعديل المادة الحادية على النحو التالي "يكون الاتحاد مفوضية قاردة تسمى مفوضية الاتحاد ولجنة تنفيدية أو أمانة تنفيدية ينشأمجلس رئاسة الاتحاد ويحدد مقرها ويعين على رأسها مسؤولا يدعى الأمين العام[1]

4-الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات:

ان اعتماد مبدأ مصادقة كل الدول الأطراف في الاتحاد على الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد حتى تصبح سارية المفعول أعاق تطبيق الكثير من الاتفاقيات، فمنذ 1994 لم تخص الا خمس اتفاقيات بمصادقة كل الأطراف، ولوحظ أن المغرب هو الدولة الوحيدة التي سجلت الرقم القياسي في عدم المصادقة، فعلى سبيل المثال نجد وأنها لم تصادق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغاربي الا في 2002/04/25 أ] بعد 7 سنوات من مصادقة بقية الدول عليها.

5-ضرورة تحسين وتحديث النصوصو القانونية للاتحاد:

منذ 1994 اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات الاتحادية سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات الا أن الكثير منهها لم يدخل حيز التنفيذ بل وأصبح متجاوزا، ودخول بلدان المغرب العربي في اطار الشراكة الأورو متوسطة، وانضمامها الى منظمة التجارة، أوجب عليها تحديث وتجين الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية الحاصلة في القرن العشرين[2]

-وكان مجلس وزراء الخارجية في دوريته العشرين والسادس والعشرين دعا اللجان الوزارية المتخصصة لتشخيص الصعوبات التي تحول دون تنفيد هذه الاتفاقيات وإقرار مبدأ التقييم والتحسيين عند الاقتضاء

وذلك لملاءمتها مع المعطيات الجديدة المغاربية والدولية وكلن لجنة ذات مهمة مجددة من القانونية والاقتصادية من الدول الأعضاء لإستعراض مختلف النواحي القانونية[3]

[1] اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، مقترحات الأمين العام لإصلاح المنظمة الاتحادية
[2] ديدي ولد السالك، المرجع سابق، ص68
[3] وزارة الشؤون الخارجية، محاضر اجتماعات مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي

6-ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد.

يتوفر اتحاد المغرب العربي على مجموعة من الهيئات الاتحادية، البعض منها نمت عليها المعاهدة في حد ذاتها، كما أب البعض منها أقيم وعمل والبعض الأخر تعطل مثل المصرف المغاربي الاستثمار والذي لم يظهر الى الوجود الى غاية اليوم رغم الدور المخول له في تمويل وتنشيط عملية التكامل الاقتصادية، وعليه بالترتيبات الجارية لإستكمال تأسيس المصرف المغاربي بمقره تونس وذلك تنفيدا القرارات مجلس الرئاسة في دورته الثالثة رأس لانوف 1991/03/11 دعا في هذا الخصوص

-ضرورة اخطار الأمانة العامة بتعيين المساهمين واستكمال عمليات الاكتتاب في رأس مال المصرف[1]

-تولى الجمعية العمومية باعتبارها السلطة العليا طبقا لمقتضايات اتفاقية انشاء المصرف واعداد نظامه الأساسي وتعيين المسؤولين.

7-إقامة برلمان مغاربي:

لإتحاد لمغرب العربي مجلس شوري يتكون من 30 عضو عن كل دولة يتم اختيارهم من مجالسها التشريعية وهذا عن طريق الانتخاب واذا كان الاتحاد قد جاء تلعية لمطالب وطموحات شعوب المنطقة، حسب الخطاب السياسي، فان أحسن طريقة لذلك هو اشراك المواطن المغاربي في صنع هذه المسيرة، ولن يكون ذلك الا عن طريق انتخاب نواب عنهم يمثونهم.

-استنادا الى كل هذه و الى قرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بشأن تعزيز مسيرة اتحاد المغرب العربي واعتبار التوصيات مجلس الشوري في دورته الملتئمة بطربلس 1992، تقدمت الجماهرية اللبية باقتراحات ترمي ال تعزيز دور المجلس الشوري المغاربي 09 جوان 1994 وذلك عن طريق

-تعديل المادة الثانية عشر من المعاهدة بحيث تصبح المصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات دول الاتحاد او بينه وبين تنظيمات أخرى من اختصاص مجلس الشوري.

-تحويل مجلس الشوري من مجلس استشاري الى برلمان مغاربي له صلاحيات التشريع والمراقبة وأن يتم اختيار أعضائه بالاختيار المباشر على الصعيد المغاربي[2]

[1] أنظر: محضر اجتماع الدورة 266 مجلس وزراء خارجية الاتحاد 2007/02/10.
[2] اتحاد المغرب العربي، مجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي الجزائر: ب، ت، ص81.

الفرع الثالث: المداخل الاقتصادية لتفعيل الاتحاد المغاربي.

1/-إعادة النظر في المقاربة المتبعة

من بين الأليات الواجب اتباعها لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي ضرورة التخلي عن القارنة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتبني المقارنة الهيكلية وذلك عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة (تجربة المشاريع المشتركة الجزائرية، التونسية أحسن مثال.

-وفي هذا السياق يرى عبد الحميد براهيمي بأن تحقيق التكامل الجهوي في المجالات الاستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات ولاشيء يقدر على تحويل الجو الاقتصادي وتعزيز التضامن والوحدة المغاربية، ولا يمكن تجنب إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي للبلدان المغاربية فذلك يمثل دافعا نحو بالمنتمية المبادلات التجارية المغاربية البينية[1]

-ان اختيار آلية السوق كمبدأ مكمل وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للتكامل و شكل عائقا نظريا وعمليا مهما للتقدم في هذا المجال.

2-إقامة المصرف المغاربي

العمل على تأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ليشرع في عمله وذلك لما له من أهمية لتنمية التجارة البينية المغاربية وكذلك لقدرته على تحضير الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد أن اتفق وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد في مارس 2002 على احياء مشروعه وحدد رأس ماله، 500 مليون دولار أن وجود هذا المصرف سيساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد بدورها على تطوير المبادلات المغاربية البينية[2]

3-تأسيس منتدى رجال الأعمال:

العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بكشل دوري يهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات والتجارب مع تفعيل ما هو موجود من غرف التجارة المشتركة، وقد أشار رئيس كونفدرالية أرباب العمل الجزائريين الى ضرورة إعطاء دفع قوي لهذا الاتحاد ليعمل على تفعيل المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي ويكون بمثابة قناة رئيسية لتحسين صادرات دول الاتحاد نحو الخارج، وأبرز أن هدف

[1] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص360.
[2] ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص 86.

التنظيمات الاقتصادية المغاربية هو تشكيل قوة اقتصادية وتجارية بالمنطقة من خلال تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان[1]

4-دعم شبكة الموصلات:

العمل على تطوري شبكة الموصلات أكثر بين الدول والإسراع في انجاز الطريق السيار وكذا شبكة السكة الحديدية من تونس وطرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع.

5-تعزيز التعاون الثنائي:

وذلك من خلال التعرض لوضع التجارة البينية اتضح جيد أن المبادلات تحكمها الاتفاقيات الثنائية في هذه الدول، وعليه ومع اسحالة، تطوير الاتحاد فالأفضل هو تعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.

6-تبني استراتيجية شاملة:

-العمل على وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي وفي العلاقات بين الدولة والقطاع تهتم أسياس باحترام المبادئ الأساسية للتفاقية والمنافسة الشريفة، وفي هذا السياق أكد مجلس وزراء الخارجية اتحاد المغرب الرعبي في دورته السادية والعشرين (جانفي2007) على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديييمن وذوي خبرة من الدول الأعضاء تعمل بالنتسيق مع الأمانة العامة و الأكاديمية المغاربية للعلوم لوضع مشروع استراتيجية للعمل المغاربي[2]

-وقبل هذا كانت لجنة المتابعة في دورتها الاستثمنائية (13-2004/03/14)

-قد أكدن على المقترحات التي أوصى بها مجلس وزراء الخارجية للاتحاد في دروته الواحدة والعشرين وتتمصل في[3]

-نضور شامل يوفق بين الإصلاحات الهيكية والمهام المعهود بما لمؤسسات الاتحاد وفتح مياددين عمل اتحادية

-منح البعد الاقتصادي للعمل المغار بي المشترك أمهية خاصة وذلك للمتغيرات الإقليمية والدولية.

-تنسيق السياسات الجبائية والمالية والنقدية في ميادين مراقبة الصرف والتأمين

-تعميم الاتفاقيات للدفع بين البنوك المركزية من أجل استعمال العملات المغاربية

[1] أنظر: جريدة ألأحداث، يومية وطنية إخبارية 2007/01/23 العدد 1430.
[2] أنظ: محضر اجتماع الدورة 26 لمجلس وزراء خارجية الاتحاد 2007/02/10.
[3] أنظر: محضر اجتماع الدورة الاستثنائية اللجنة المتابعة ، مارس 2004.

-هذه المبادرة تهدف الى إقامة تكتل اقتصادي شبيه بانواة التي أفرزت الاتحاد الأوروبي على خلفية عوات رسمية أوربية وأمريكية بضرورة إقامة تجمع جهوي في منطقة شمال افريقيا

الفرع الأول : شروط نجاح الشراكة الأورومغاربية .

شروط النجاح السياسية:

- إن العمل على المشاركة المغاربية طبقا للأسس الديمقراطية في الحوار و التفكير و ذلك من أجل المحافظة على المكاسب المغاربية ، فالعمل الديمقراطي يبعد المزاجات المتقلبة للحكومات و يعطي دافعا قويا لمسار التكامل المغاربي الذي يساعد على تكوين سلطة فوق وطنية تسهر على متابعة العمل التكاملي و لا تتأثر بالخلافات السياسية.

- العمل على تظافر الجهود كل أعضاء الإتحاد ، و توحيد إرادتهم في مواجهة التحديات الراهنة و المتمثلة في سياسات الهيمنة الإقتصادية و الإخضاع السياسي ، و الإقصاء عن طريق تقليل دور الإتحاد في المحافل الدولية

و الجهوية فالمطلوب ضرورة التنسيق مع الأطر العربية و كذلك التجمعات الإقليمية الأخرى من أجل بناء مغرب عربي كبير يساهم في مسار التكامل القومي في ظل وجود تكتلات عملاقة منها الإتحاد الأوروبي.

- تنسيق المواقف قبل الإنضمام إلى الفضاءات الإقليمية الأخرى مثل " الإتحاد من أجل المتوسط " فوضعية اللامغرب في السياق الدولي ستؤدي إلى فقدان الإستثمارات الأجنبية الكبيرة و إلى محدودية التبادلات التجارية و من ثم إلى تضاؤل فرص العمل ضمن القضاء المغاربي.

شروط النجاح القانونية :

- إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للإتحاد و تحيينها عن طريق بروتوكولات للتطبيق و ملاحق

و آجال التنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة ، منطلقين من الواقع المغاربي.

- الحث في النصوص المعدلة مستقبلا على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية ، و تكييف القوانين الداخلية لدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية و الداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي.[1]

شروط النجاح الإقتصادية :

- بلورة استيراتيجية تكامل و اندماج اقتصادي ، و ذلك من خلال تطوير و توسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية و الموارد المتوفرة و الكامنة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشريك الأوروبي و الإمتناع عن التعامل الإنفرادي.

- توظيف عملية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل الإتحاد المغاربي ضمن السياق الدولي الآخذ في التشكل و الذي أساسه أنه لا وجود للدول الضعيفة و المفككة في عالم تسوده التكتلات الإقتصادية الكبرى.

- الإتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط و إرادات الدول الأعضاء في العالم الخارجي و بالتالي المساهمة في الإنفتاح للأسواق المغاربية على بعضها البعض.[2]

[1]- مقترحات الامين العام لإتحاد المغرب العربي لإصلاح المنظومة الاتحادية 8 أفريل 2003 ، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

[2]- عبد الحميد الإبراهيمي. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية،مركزالدراسات الوحدة العربية،بيروت 1996،ص334-340

الفرع الثاني : معوقات الشراكة الأورومغاربية.

نتيجة للمعادلة السابقة التي قامت على أساسها الشراكة غير السوية و الغير متكافئة بين الطرفين فإن الحصيلة إلى حد الآن تعكس الإطار العام لاتفاق الشراكة ، و الذي عزز بموجبه الطرق الأوروبي موقعه الريادي في الفضاء المتوسطي ، بعد أن أصبح الشريك الرئيسي في المبادلات التجارية مع الدول المغاربية ، بموجب اتفاقيات شراكة على أساس اتفاق شراكة يستفيد منها الطرفان[1]. إن كبرى المعوقات التي تعتري مسار الشركة تتعلق بمعوقات تقدم مسار الوحدة الأوروبية نفسها:

- صراعات التوسع (التوسع الأفقي و التوسع العمودي) : فهناك اتجاه يصر على التوسع نحو الشرق و اتجاه آخر يفضل التوسع نحو الجنوب و الغرب.

- الإختلاف حول درجة التكامل: بين اتجاه يدعو إلى مزيد من الاندماج و تعميق التكامل إلى مستوى الوحدة و ترقية السياسات العبر الوطنية و هناك اتجاه آخر يدعو إلى الحفاظ على الطابع الوطني و القومي للوحدات الأوروبية و التركيز على الوحدة الإقتصادية في مقابل التنسيق السياسي.

- هذه التوجهات المتضاربة في الرؤية لمستقبل أوروبا تؤثر بدورها على مستقبل الشراكة فالدعم الأوروبي لدول الضفة الجنوبية كان من المفروض أن يأخذ منحى تصاعدي مع تقدم التفكيك الجمركي، إلا أن العكس هو الذي حدث مع كل توسع للإتحاد الأوروبي، فالحصة الأكبر للمساعدات و القروض كانت تذهب باتجاه الدول التي شملها التوسع حديثا، و هو ما يوضح أن التوسع الأوروبي عادة

[1]- كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، الجزائر 28 أوت 2012.

ما يكون على حساب دعم الشراكة، كما أن معظم الدول المنظمة للإتحاد الأوروبي حديثا معروفة بدعمها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، و من ثمة فهناك احتمال كبير لانتهاجها سياسات معارضة لمزيد من تقدم شراكة منصفة مع الطرف المغاربي، و هذا ما سيقوي من الصرح الأوروبي بجزئه الشرقي في شتى المجالات و من المحتمل أن يمكن أوروبا من مختلف حاجياتها بواسطة دول أوروبا الشرقية، مما يضعف أهمية المنطقة الجنوبية للمتوسط.[1]

- الطابع المعياري و القيمي للقوة الأوروبية: إذ يضع الإتحاد الأوروبي بنفسه المعايير و يحدد القيم

و السلوكيات ضمن خمس مبادئ للأمن و التعاون وفق ما تحددها رؤيته (السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، الحرية.) وهو ما يقف عائقا أمام بناء أسس و قواعد مشتركة للحوار و السلوكيات السياسية و الإجتماعية.

- الشك و الريبة الموروثة بين ضفتي المتوسط، نتيجة فترة الإستعمار و التي تظهر تأثيراتها في المسائل التبعية السياسية و الإقتصادية.

- العقدة الحضارية نتيجة الحروب الصليبية و الفتوحات الإسلامية و تظهر تأثيرات هذه النقطة عند كل حوار ثقافي بين دول الإتحاد الأوروبي و دول الإتحاد المغاربي.[2]

[1]- سمارة فيصل، المرجع السابق ،ص162

[2]- محمد بيلي العليمي، الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، السياسة الدولية:WW.SIDSSA.ORG.EG

الفرع الثالث : سيناريوهات لإستشراف مستقبل المغرب العربي.

إن استشراف لمستقبل منطقة المغرب العربي ليس بالأمر السهل، وهذا لانعدام المعطيات الإقتصادية

والاجتماعية والثقافية، والحدبث هنا مقتصر على العلاقات الجزائرية المغربية ومستقبل هذه العلاقة وتأثيرها على مستقبل إتحاد المغرب العربي

وبناءا عليه سنرسم ثلاثة سيناريوهات لاستشراف مستقبل المغرب العربي.

1/-سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة

السيناريو الأول هو سيناريو الجمود بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك، وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء، فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وإن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب كما يتجاوز مطلب الإنفصال والإستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليزاريو مدعومة بالجزائر فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء، بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها الحقة[1]

- وفي هذا السياق يجدر التذكير بقرار سابق لمجلس الأمن سنة 2003 أكد فيه على أنه " سوف بفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة ما إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية " وهو ما اعتبر آنذاك بمثابة ضغط من الأمم المتحدة

[1]- الفصل 19 من الدستور المغاربي.

على هذه الأطراف (المغرب ، الجزائر تحديدا) بهدف دفعها للبحث بصورة ثنائية لقضية الصحراء دون تدخل من المنتظم الدولي[1]

- وليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الإنكشاف أمام استيراتيجيات الدول الكبرى

- تأييد الصراع و المزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة أي استمرار وضع اللاغالب ولا مغلوب واتمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات.

- التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، وهنا يمكن أن نفهم حجم الإستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري والثروة السمكية المغربية.) من جراء العديد من الإتفاقيات المجحفة.

- وهناك افتراض آخر من شأنه أن يساهم بإخفاق ذريع لمسار التكامل في المنطقة ككل يتمثل هذا الإفتراض في ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال، نذكر على سبيل المثال الخلاف بين الجزائر وفرنسا والذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توسيع اتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري والفرنسي[2] أو الخلاف المغربي الإسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها.

2/-سيناريو التنسيق والإندماج

وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الإستجابة لتطلعك وآمال شعوب المنطقة، وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

[1]- من المعلوم أن المغرب عبر آنذاك عن تحفظه على هذه الخطة واتهم المبعوث الخاص الأمم المتحدة آنذاك السيد جيمس بيكر الذي استقال من منصبه بعد ذلك بأنه أصبح طرفا في القضية وليس وسيطا بين أطرافها، بينما قبلت كل من الجزائر والبوليزاريو بمضمون الخطة.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني،الجزائر،دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009ص338

- السبب الأول : أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الإندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية،ومن مستلزمات الإنخراط الفعال في النظام الإقتصادي العالمي.

السبب الثاني: أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف إقتصاديات دول المنطقة، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الإقتصادية القوية المحيطة بها.

- وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والإندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال فلا يمكن أن نراهن على الإنطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي، ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة وطبعا هناك " مفهوم الأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية وخارجية "[1]

لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن ، لأن من الخطأ الإعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية[2]

3/-سيناريو إنجاز الوحدة الوحدة المغاربية في أفق الإندماج مع العالم الإسلامي

ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى لكن مشروعية طرحه كسيناريو من السيناريوهات المتوقعة نابغ من الفرضية التالية

[1]- د.علي الدين هلال، جميل مطر،النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة، بيروت 2001،ص278

[2]- تشير العديد من التقارير الصحافية أن بعض الجماعات المسلحة تنشط بشكل مثير في منطقة الساحل والصحراء مستفيدة من ضعف التنسيق الإستخباري بين الرباط والجزائر وموريتانيا، بالمقابل تشير تقارير أخرى إلى أن الجزائر تنتهج في مجال التسلح سياسة تعتمد على تقوية قدراتها الصاروخية الهجومية.

-كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية.

وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة

ومن بين المعطيات: تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، وبوادر الإنتقال الديمقراطي في موريتانا و النجاح النسبي لمسلسل المصالحة في الجزائر وبوادر المصالحة في ليبيا، مع بروز بعض المؤشرات لفائدة التغيير وظهور الملامح الأولى لبعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية في تونس ، بحيث تفيد المعطيات المرتيطة بالحياة السياسية المغربية أن الإنتخابات التشريعية يمكن أن تحمل جزءا من التيار الإسلامي إلى تدبير الشأن العام، من موقع المسؤولية الحكومية –طبعا بالتحالف مع قوى سياسية أخرى[1]

[1]- آ.أمحمد الدلس: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،محاضرات ، كلية الحقوق بالمحمدية

ملخص الفصل الثاني

على أية حال فإن الوضع المغاربي الحالي لا يبشر بالتعاون لمواجهة أوروبا ذلك أن عقلية التحرك المنفرد تبقى سيدة الموقف خاصة وأن التنافس من أجل الحصول على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية يهيمن على سياسات بعض الدول المغاربية، وعليه فرغم تأكيد النخب الحاكمة المغاربية على أن العالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها وعلى أهمية بناء صرح المغرب العربي، فإن سلوكها يبقى بعيدا كل البعد عن التوجه نحو التكتل الإقتصادي الذي يطبع العالم وعن التوجه نحو التكامل المغاربي، وكأن هذه النخب تعاني انفصاما في الشخصية. وهذا التشخيص لا ينسحب على المغرب العربي فقط بل ينطبق على العالم العربي ككل والذي تناقضا صارخا بين ثقل الخطاب الوحدوي والسلوك القطري المقدس للسيادة في الوقت الذي فوضته العولمة.

وبالطبع تبدو هناك إرادة مغاربية لتفعيل مؤسسات العمل الإقليمي المشترك تعكس وعيا بضرورة تنشيط بني الاتحاد. وتسعى الجزائر ودول أخرى باستثناء المغرب إلى تعديل المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي وذلك لتبني مبدأ الأغلبية في التصويت لدى اتخاذ القرارات، لكن هل تكفي الإصلاحات المؤسسية لتحريك العمل المشترك؟ الحقيقة أنه دون إرادة سياسية واضحة ونظرة علمية وعملية للأمور لن تكون هناك عملية تكاملية إقليمية حتى ولو زود الإتحاد المغاربي بأرقى آليات العمل المؤسساتي كتلك المعمول بها في الإتحاد الأوروبي.

أما التنسيق لمواجهة أوروبا فيجب أن يأخذ بعدا عربيا شاملا لأن الدول المغاربية لوحدها لا تزن الكثير مقارنة مع العملاق الأوروبي خاصة وأن الإتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للعالم العربي مما يجعل مصالح العرب التجارية على الأقل غير متناقضة وبالتالي فتنشيط العمل العربي المشترك عموما يبقى الحل الأمثل والواجب للنهوض بالإقتصاديات العربية، وعليه فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد عملية أساسية. ويجب أن نشير إلى أن الإمتيازات الإقتصادية التي تحضى بها بعض المنتجات المغاربية (لاسيما المغربية والتونسية) في السوق الأوروبية بدأت تضعف منذ سنوات وستزول نهائيا مع تحرير

التجارة العالمية، وستجد هذه الدول نفسها أمام منافسة آسيوية شرسة (لاسيما في قطاع المنتوجات) في السوق الأوروبية، مما يحتم عليها النهوض بمنتجاتها ومستوى جودتها وقدرتها التنافسية.

خاتمة

يرى العديد من الباحثين والمهتمين في الشؤون المتوسطية أن مؤتمر برشلونة الذي أطلقت عليه تسمية المؤتمر الأوروبي-المتوسطي كانت وراءه أبعاد سياسية وأمنيو واقتصادية تبنتها دول الإتحاد الأوروبي التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر. ولقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس التعاون والتضامن الشاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال الشراكة التي تراعي خصائص وقيم كل منها، مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. وهكذا تم تدشين المشاركة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وزيادة الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية والثقافية والإنسانية، أما في ما يتعلق بالإتحاد المغاربي فإن خلق نوع من التوازن في العلاقات وثقلا أكبر في المفاوضات يتوجب العمل على خلق تكتلات جديدة في المنطقة ودعم التكتلات الموجودة وتوسيع مجالاتها لتمكينها من أداء دورها بالشكل المطلوب، الشيء الذي لن يتم إلا بتجاوز التناقضات التي تعرقل السير السليم لمهامها، خاصة مسألة الصراعات السياسية والإعتبارات الإيديولوجية وتغليبها على الإعتبارات الإقتصادية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للدول المغاربية، الجانب الآخر الذي يمكن أن نفسر به فشل اتحاد الدول المغاربية في القيام بالدور المنتظر به في ظل التحولات التي تعرفها التجارة العالمية حاليا، والعلاقات الأورومتوسطية بشكل خاص هو انعدام التكامل الإقتصادي فيما بينها، فإن غياب الإندماج الإقتصادي واستمرار الحواجز الجمركية يضيع على المنطقة فرصا هائلة للإستثمار الدولي، بسبب العوائق التي تحول دون تنقل السلع ورؤوس الأموال نتيجة إغلاق الحدود البرية وأحيانا تناقض التشريعات في مجال الإستثمارات.

لذلك فتحقيق نوع من التوازن بين الشمال والجنوب يقتضي من الدول المتوسطية بشكل عام والدول المغاربية بشكل خاص دعم التكتلات الإقتصادية وتقوية التعاون في المجالات المختلفة للضغط على الإتحاد الأوروبي ودفعه للأخذ بعين الإعتبار وضعيتها كدول لا تملك

من المؤهلات ما يمكن أن يؤهلها للدخول في شراكة من هذا النوع، وعليه فمسألة دعم التكتلات الجهوية أو الإقليمية من الأمور الضرورية التي يجبأخذها بعين الإعتبار وذلك للتخفيف من تبعية دول المنطقة للإتحاد الأوروبي الذي يحاول من خلال إعلان برشلونة دفع هذه الأخيرة إلى القبول بالشروط التي تدخل في إطار السياسة العامة التي يتبناها لتحقيق إستمراريته وتجاوز العقبات التي تعرقل تقدمه مقارنة مع القوى الإقتصادية الكبرى الأخرى، ذلك أن الآليات التي سطرها إعلان برشلونة لحد الآن لا يمكن أن تسمح للدول السائرة في طريق النمو من تطوير نفسها كما أن المساعدات الممنوحة لذلك لا يمكن أن تفي بكل أغراضها وتحقيق إقلاع إقتصادي متوازن في بلدان أغلب سكانها يعانون من الفقر الشديد و الأمية بالإضافة إلى اعتمادها على أنماط إقتصادية تقليدية نوعا ما مقارنة مع بلدان الشمال التي منحت لمنتجاتها (الصناعية خاصة) مجالات أوسع وفرص أكثر للدخول لأسواق الجنوب، دون مضايقات التي يمكن أن تسببها السياسات الحمائية في حين أن المنتوجات الفلاحية التي تكون العمود الفقري لإقتصاديات دول الجنوب لا تملك نفس الإمتيازات، مما بعني غزوا إقتصاديا جديدا شعاره التقارب والوحدة والحوار، لكنه في الحقيقة إستغلال من نوع جديد، وضمان أكبر قسط ممكن من مناطق النفوذ الإقتصادي تمهيدا لإغراق الأسواق الداخلية للدول الأورومتوسطية للمنتجات الأوروبية وبالتالي ضمان مجالات جديدة لتسويق آلياته، وخلق مجتمعات استهلاكية في إطار العولمة والنظام الإقتصادي الجديد.

تراهن الشعوب المغاربية على طي الصفحة، لكن هذه العملية تحتاج إلى توافقات قد يصعب تحقيقها في هذه الظروف التي تحاول فيها دول مثل تونس وليبيا بناء مؤسساتها الدخلية بعد سنوات من القمع والدكتاتورية، فيما يعمل النظام الجزائري على إيجاد وصفات فعالة تحول دون أي تغيير يطاله مثلما طال جارتيه، فيما سمي بالربيع العربي ويتعين على الدول المغاربية أن تخرج الإتحاد المغاربي من عالم الإفتراض إلى عالم الواقع وتجعل منه كيانا إقليميا قائما بحد ذاته، فالمسألة مسألة قناعة سياسية، لأن التحديات وما أكثرها لا تؤدي

حتما ولا دوما إلى الإستجابة في المستوى المطلوب

المصادر والمراجع

1- اتحاد المغرب الرعبي، الأهداف والهيكل التنظيمي مركز الجزيرة نت اعداد قسم البحوث والدراسات تاريخ الاطلاع 10-05-2016 الساعة 12:10

2- اتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت.

3- أمحمد الدلس: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،محاضرات ، كلية الحقوق بالمحمدية

4- أنظر الميثاق المؤسس لإتحاد المغرب العربي.

5- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة على قيمة باريس (1995-208) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

6- بعثة اللجنة الأوروبية الىالجزائر، الاتحاد الأوروبي- الجزائر. ربع قرن من التعاون د.س.ن

7- بلاغ عن المفوضية الأوروبية، " الدكرى العاشرة للشراكة الأورومتوسطية: برنامج عمل لمواجهة تحديات السنوات الخمسة القادمة ". (12- 04 2005) .

8- تشير العديد من التقارير الصحافية أن بعض الجماعات المسلحة تنشط بشكل مثير في منطقة الساحل والصحراء مستفيدة من ضعف التنسيق الإستخباري بين الرباط والجزائر وموريتانيا، بالمقابل تشير تقارير أخرى إلى أن الجزائر تنتهج في مجال التسلح سياسة تعتمد على تقوية قدراتها الصاروخية الهجومية.

9- توفيتي حكيمي/ محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية (الجزء الثاني 2009-2010-

10-توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006،

11-توفيق حكمي، محاضرات في ملتقى العلاقت الأورو-مغاربية (الجزء الثاني).

2010 TOUFIK3@yahoo.vom

12-توفيق حكمي، محاضرات ملتقى العلاقات الأور-مغاربة (الجزء الأول).

2010 toufikh3@yahoo.com

13-جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقما الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا الى المغرب الأقصى
14-جمعية أحمد السويسي، المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلاقات الدولية،
15-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1 بيروت: مركز درسات الوحدة العربية. 2004
16-حسين بوقارة إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار المومة. 2010.
17-ديدي ولك السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب ومداخل التفعيل المستقبل العربي 213 (فبراير)
18-زكري مريم، البعد الاقتصادية للعلاقات الأوروبية-المغاربية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جمعة تلسمان كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010.
19-سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.ط1 دار وائر للنشر: 2003
20-السعيد مقدم، الاتحاد المغاربي واقع وتقييم، مجلة إدارة، المجلد10 العدد2، سنة 2000،
21-سليمان المنذري، السوق العربية في عصر العولمة، طبعة 2، القاهرة، مكتبة مديولي 2004.
22-صبيحة بعوض، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية و المعوقات السياسية، الأردن: دار الحامد 2011،
23-صندوق النقد الدولي يحث الدول المغرب العربي على تعزيز علاقاتها الاقتصادية، على الموقع الالكتروني ww.akhbarlibya.com/index تاريخ المرجعة 29/05/2007.

24-عبد الأمير سعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، ط1، 2007،
25-عبد الحميد إبراهيم المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996،
26-عبد الحميد الإبراهيمي. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية،مركزالدراسات الوحدة العربية،بيروت 1996،
27-عبد الرزاق مقري، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة 17و18 فبراير/ شباط 2013،
28-عبد الكريم عدلاني، المغرب العربي من التجزئة الى الاتحاد، مذكور في د/محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في افريقيا، رؤى أفاق ، جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005،
29-عبد اللطيف بورومي، محاضرات في العلاقات الأوروبية-المغاربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة.
30-عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني،الجزائر،دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009
31-على القزيبني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس: منشورات أكادمية الدراسات العليا2004،
32-على ربيع ، العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقاتة من 1990 الى 2005 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام (2011-2010)
33-علي الدين هلال، جميل مطر،النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة، بيروت 2001،
34-علي الكنز، المشروع الأورو متوسطي بين الواقع و الخيال، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، 2002.

35-عمر وعبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا العدد 135، أكتوبر 1999
36-فتح الله ولعلو، المشروع المغلربي و الشراكة الاورو متوسطية ، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997،
37-الفصل 19 من الدستور المغاربي.
38-قدي عبد الحميد، الجزائر و مسار برشلونة "الندوة الدولية للادماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو مغاربية "، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 8-9 ماي 2004،
39-كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، الجزائر 28 أوت 2012.
40-لعجال محمد أمين استراتجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب المعربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، 2006-2007-
41-مجدوبي العالية، واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية الدولية، قسم المعلوم السياسية جامعة سعيدة 2015،
42-محمد الأطرش، مشروعات الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي المستقبل العربي العدد 210، أب، 1999،
43-محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1991،
44-محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسة أطروحات الدكتوراه بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997،
45-محمد أيو العينين، العلاقات الأروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسية الدولية، عدد 140، أفريل2000،

46-محمد بويوش " وحدة تالمغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى" في بحوث اقتصادية عربية. القاهرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراست الوحدة العربية، العدد 42. (ربيع 200)،
47-محمد بيلي العليمي، الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، السياسة الدولية:WW.SIDSSA.ORG.EG
48-محمد شوقي بن يوب " العدالة الانتقالية" ورقة قدمت الى الحلفة النقاشمة عن العدالة الانتقالية التي اقمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في حزيران، يونيو. 2013
49-محمد عاشور وأخرون، التكامل الاقليمني والتنمية في افريقيا، الواقع والتحديات، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005
50-محمد عاموم، حصيلة العمل المغاربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي (1989-1998) مداخلة في الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية في المغرب العربي، طرابلس: 10 جوان 1998.
51-محمد على داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، أبوظبي، مركز الامارات والبحوث والدراسات الاستراتيجية 2003
52-محمد غرني، الدفاع و الامن، اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجي: مداخلة مقدمة في اشغال الملتقى الدولي، حول الجزائر و الامن في المتوسط: واقع و آفاق جامعة قسنطينة، 2008.
53-محمد مصطفي كمال، فؤاد نمرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2001،
54-مخاطر الشراكة الأورو متوسطية WWW.alhoukoul.com/node/2006
55-المزيد من التفاصيل حول دور المجتمع المدني يراجع، ديدي ولد السالك، المرجع السابق
56-مصطفى الفيلالي، المغرب الكبير نداء المستقبل. ط. بيروث: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،

57-مصطفى بخوتي، التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط، السياسة الدولية عدد 174، اكتوبر 2008،
58-معاهدة مراكش التأسيسية: 17 فبراير.
59-معمر سليم، البعد الأمني في العلاقات الأوروماغاربية (فترة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012م.
60-مقترحات الامين العام لإتحاد المغرب العربي لإصلاح المنظومة الاتحادية 8 أفريل 2003 الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي
61-من المعلوم أن المغرب عبر آنذاك عن تحفظه على هذه الخطة واتهم المبعوث الخاص الأمم المتحدة آنذاك السيد جيمس بيكر الذي استقال من منصبه بعد ذلك بأنه أصبح طرفا في القضية وليس وسيطا بين أطرافها، بينما قبلت كل من الجزائر والبوليزاريو بمضمون الخطة.
62-منيرة بلعيد، ديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي،
63-ناصر حامة، اشكاليات الجرة الى الاتحاد الأوربي، مجلة سياسة الدولية، مصر: مؤسسة الاهرام، العدد 159، يناير 2005،
64-الندوة المغاربية حول تطوير التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة و الموفرة للطاقة بدول اتحاد المغرب العربي 4-5-2013/12
65-نذير معروف، التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية و التطبيق، ط1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية،1987،.
66-هشام صاغور، السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاد الجزائر 1988-2008 ط1 الإسكندرية: ط1 مكتبة الوقفاء القانونية 2010،
67-وليد الشيخ، مصر و أوروبا: قضايا الهجرة و معضلة الأمن و الاندماج: مجلة سياسة دولية، العدد 1655، يوليو، 2006،

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Mustapha benchenane : les incertitudes du maghreb. In -68 enjeusc diplamatiques et stratégique. Centre d' études diplamatiques et stratégique. E conomica. 2004.

www. Alrabiya.net/2013/02/19/ 195667.html-69

www.maglrebarabe.org/ar/imstitutions.cfm. -70

www.aljazeara.net -71

الفهـــــرس

مقدمة : ..... أ

الفصــل الأولأ

مفهوم الشراكة الأورو المغاربية

المبحث الأول: مفهوم الشراكة الأورو المغاربية 5

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات أرورو مغاربية 6

الفرع الاول : مرحلة التعاون الاورو مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة 7

الفرع الثاني : مرحلة التعاون الاورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة 9

الفرع الثالث:مسار برشلونة و إتفاقيات الجيل الجديد للشراكة الأورو-مغاربية 10

المطلب الثاني: أسس العلاقات الأورومغاربية وأبعادها السياسية والأمينة والاقتصادية والاجتماعية 12

الفرع الأول: أسس العلاقات الأورومغاربية: 13

الفرع الثاني: البعدين السياسي والأمني للشراكة الأورمغاربية 14

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي للشراكة الأورومغاربية 15

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي والثقافي. 16

المبحث الثاني :انعكاسات الشراكة الأورو مغاربية 18

المطلب الأول: الإنعكاسات الايجابية للشراكة الأورو مغاربية 19

الفرع الثاني: الانعكاسات الايجابية على دول المغرب العربي 20

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية سياسيا و أمنيا. 21

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية السياسية. 21

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية الأمنية 22

المطلب الثالث: الإنعكاسات السلبية الإقتصادية و الاجتماعية. 24

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية الاقتصادية 24

الفرع الثاني : الانعكاسات السلبية الاجتماعية. 25

خاتمة الفصل الأول: 27

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الاتحاد المغاربي والشراكة الأورومغاربية مستقبل وتحديات..... 29
المبحث الأول: الاطار التاريخي والمفاهيمي للاتحاد المغاربي والمؤتمرات المعاصرة... 29
المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغاربي..... 30
الفرع الأول: أسباب تشكل الاتحاد المغاربي. 31
الفرع الثاني: أهداف وانجازات الاتحاد المغاربي. 33
الفرع الثالث: مؤسسات الاتحاد المغاربي..... 37
المطلب الثاني: المغرب العربي مقومات البناء وعناصر الإخفاق. 42
الفرع الأول: مقومات بناء الاتحاد المغاربي. 42
الفرع الثاني: عناصر الإخفاق للاتحاد المغاربي 44
المطلب الثالث: الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية 46
الفرع الأول: المغرب العربي قبل الثورات العربية 46
الفرع الثاني: أثار الربيع العربي على العلاقات البينية للاتحاد المغاربي..... 48
المبحث الثاني: آليات و مداخل تفعيل الاتحاد المغاربي و مستقبلها:..... 51
المطلب الأول: آليات تفعيل الاتحاد المغاربي 51
الفرع الأول: المداخل السياسية لتفعيل الاتحاد المغاربي 51
الفرع الثاني : المداخل القانونية لتفعيل الاتحاد المغاربي. 55
الفرع الثالث: المداخل الاقتصادية لتفعيل الاتحاد المغاربي. 58
الفرع الأول : شروط نجاح الشراكة الأورومغاربية 61
الفرع الثاني : معوقات الشراكة الأورومغاربية. 63
الفرع الثالث : سيناريوهات لإستشراف مستقبل المغرب العربي. 65
ملخص الفصل الثاني 69
خاتمة 71
المصادر والمراجع..... 73